

الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون الاجتماعية  
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء  
لمهمة الشؤون الاجتماعية  
لسنة 2022

ديسمبر 2021

# الفهرس

4	<b>المحور الأول : التقديم العام لمهمة الشؤون الاجتماعية</b>
5	1. تقديم استراتيجية المهمة
9	2. تقديم برامج المهمة
10	3. الميزانية و برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط
18	<b>المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة</b>
19	<b>برنامج الشغل و العلاقات المهنية</b>
19	1. تقديم البرنامج و استراتيجيته
22	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
25	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
26	<b>برنامج الضمان الإجتماعي</b>
26	1. تقديم البرنامج و استراتيجيته
29	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
39	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
40	<b>برنامج النهوض الإجتماعي</b>
40	1. تقديم البرنامج و استراتيجيته
45	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
54	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
55	<b>برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج</b>
55	1. تقديم البرنامج و استراتيجيته
58	2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
63	3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط

## برنامج القيادة و المساندة

64

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته

64

2. أهداف و مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

66

3. إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط

69

70

## الملاحق

71

1. بطاقات مؤشرات قياس الأداء

109

2. بطاقات الفاعليين العموميين

## المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

---

# 1. تقديم استراتيجية المهمة:

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي والنهوض بمختلف الفئات الاجتماعية المعنية خدماتها (الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ، الفئات الهشة والأشخاص ذوي الاحتياجات خصوصية، الأشخاص الأميين ، إجراء القطاعين العام والخاص و القطاعات غير المهيكلة ، التونسيين المقيمين بالخارج و ذويهم المقيمين البلاد التونسية...) وذلك من خلال جملة برامجها وتدخلاتها القطاعية .

وتتنزل استراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها:

✓ جملة الإتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي و مجال الشغل و العمل اللانق

✓ أهداف التنمية المستدامة 2030

✓ الفصل 12 من دستور الجمهورية التونسية الذي ينص على أن : " تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي. كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية"

✓ الفصل 15 من دستور الجمهورية التونسية الذي ينص على أن : "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تُنظَّم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة"

✓ الفصل 21 من دستور الجمهورية التونسية الذي ينص على أن : "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز.تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم"

✓ المخطط التنموي 2016-2020 وتتمثل أهم توجهات مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن مخطط التنمية في :

- مأسسة الحوار الاجتماعي
- إرساء ارضية وطنية للحماية الاجتماعية
- إدماج الفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية

✓ **جملة الوثائق المتعلقة باستراتيجيات مهمة الشؤون الاجتماعية والتي ستعتمد كمراجع استراتيجية لتدخلات المهمة وهي حاليا في طور المصادقة وتتمثل الاستراتيجيات في:**

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية و الإدماج الاجتماعي
- الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج
- الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي

✓ **جملة النصوص القانونية والترتيبية المنظمة للمهمة وخاصة:**

• الأمر عدد 2978 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 634 لسنة 2012 المؤرخ في 8 جوان 2012،

• وعلى الأمر الحكومي عدد 340 لسنة 2019 المؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتتمثل مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفنائه وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية وتعليم الكبار والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تدخلات مهمة الشؤون الاجتماعية تشمل جزء هام من مكونات المجتمع من خلال جملة الهياكل و المؤسسات الخاضعة لإشرافها على المستويين المركزي والجهوي و يتجلى ذلك من خلال:

✓ **تنوع الفئات الاجتماعية المتمتعة بخدمات مصالح الشؤون الاجتماعية :** سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة والمهمشة والفقيرة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل ، الاشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند و الاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر...) أو بالأجراء بالقطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى العاملين في القطاعات غير المهيكلة والمنتفعين بتدخلات هياكل الشغل والصحة والسلامة المهنية (زيارات التفقد) وتدخلات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التغطية الاجتماعية بالنسبة للمنخرطين) إضافة إلى التونسيين المقيمين بالخارج وافراد عائلاتهم المقيمة بالتراب التونسي .

✓ **تنوع الهياكل المتدخلة في العمل الاجتماعي :** تتميز مهمة الشؤون الاجتماعية بتراب شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ ضعف الإمكانيات المتاحة من الموارد البشرية (خاصة على مستوى سلك تفقد الشغل والمصالحة و اطباء الشغل ) بالإضافة إلى النقص الحاصل في الإطار المكلّف بالتصرف الإداري والمالي على المستوى الجهوي وبالمؤسسات العمومية الإدارية مما يؤثر على نسق انجاز تعهدات الوزارة
- ✓ غياب إطار مرجعي لتوزيع الموارد البشرية للمهمة بما يمكن من حسن توزيعها وتوزيعها خاصة على مستوى الجهات
- ✓ ضعف الامكانيات المادية واللوجستية (وسائل النقل ...)
- ✓ ضرورة مراجعة وسائل العمل المتاحة خاصة على مستوى تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية.
- ✓ إشكالية النقص الحاصل في المعطيات الإحصائية و التنسيق بالنسبة للسياسات العمومية الأفقية.

كما تتجسد استراتيجية المهمة من خلال جملة من المحاور الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتتمثل هذه المحاور في :

### 1) تطوير العلاقة الشغلية و تدعيم ظروف العمل اللانق:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل والنهوض بالحوار الاجتماعي بالإضافة إلى العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة و تدعيم دور المجلس الوطني للحوار الاجتماعي باعتبار تنوع تركيبته التي تضم الحكومة والأطراف الاجتماعية ،
- ✓ العمل على تحسين سياسة الأجور وتدعيم المقدرة الشرائية للعمال بالشراكة مع الأطراف الاجتماعية ،
- ✓ المساهمة في تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات ،
- ✓ تدعيم الرقابة على تطبيق تشريع الشغل من قبل هياكل تفقد الشغل والمصالحة والتفقد الطبي للشغل والسلامة المهنية.
- ✓ تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة.

### 2) مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية و الحوكمة الرشيدة للصاديق الاجتماعية :

- ✓ العمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي تحت إشراف لجنة قيادة تضم مختلف الأطراف الاجتماعية المتدخلة ،
- ✓ السعي للحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي مع المحافظة على مستوى المنافع المسداة.

✓ تحسين خدمات الصناديق الإجتماعية والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف هذه الخدمات ( صرف الجرايات ، استرجاع مصاريف التداوي ...) و تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب هذه الخدمات من المضمونين الاجتماعيين.

### **(3) النهوض بالفئات الضعيفة والهشة ودعم البرامج الضرورية لإدماجها :**

✓ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية والإحاطة بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل،

✓ النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ومواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتهيئة المحيط المادي والرقمي لفائدتهم ومزيد الإحاطة بهم من خلال تهيئة وتوسيع شبكة الهياكل والجمعيات المتدخلة في المجال و العمل على إدماجهم من خلال بعث موارد الرزق ،

✓ تطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الإجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند،

✓ تحسين مردودية برنامج تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها.

### **(4) الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتدعيم سياسات الهجرة:**

✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،

✓ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،

✓ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،

✓ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،

✓ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء الاهتمام بظاهرة الهجرة الوافدة.

### **(5) تركيز مقاربة النوع الاجتماعي:**

تماشيا مع الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة وجملة الاهداف المزمع تحقيقها للفترة 2016-2030، تم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن أولويات المخطط الخماسي للدولة 2016-2020. و في هذا الإطار تندرج توجهات وزارة الشؤون الاجتماعية نحو تبني مقاربة تركز المساواة بين المرأة والرجل وذلك تطبيقا للفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية و الذي جاء فيه "ويعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس" . وإثر اختيار برنامج النهوض الاجتماعي في



مرحلة اولى كبرنامج تجريبي للبدء في تركيز هذه المقاربة ، تم العمل على تعميم المقاربة على بقية البرامج من خلال اعتماد أهداف و مؤشرات قيس أداء إضافة إلى أنشطة خصوصية بهذه المقاربة.

كما تولت مهمة الشؤون الاجتماعية في نفس الإطار إنجاز مشروع للتدقيق التشاركي بالتعاون مع مكتب العمل الدولي خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2020 إلى شهر افريل 2021 و يتمثل هذا المشروع في تشخيص استراتيجية المهمة سواء في تكريس منهجية النوع الاجتماعي من خلال تجميع وتحليل مختلف التقارير والوثائق والبرامج والسياسات العمومية والبحوث والدراسات المنجزة إضافة إلى تحليل التنظيم الهيكلي للوزارة وتوزيع الموارد البشرية والعاملين بها والاستعانة بمختلف المنهجيات المتاحة لذلك (المراجعة المكتبية والمحادثات المباشرة، الاستبيانات و ورشات العمل...). وقد أفضت هذه الأشغال إلى إعداد تقرير في الغرض تسعى الوزارة إلى استغلال مخرجاته في تطوير و تحسين مقاربتها لهذا التمشي.

## **2. تقديم برامج مهمة الشؤون الاجتماعية:**

تم تفرع مهمة "الشؤون الاجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

✓ **برنامج الشغل والعلاقات المهنية :** يعنى أساسا بتنظيم العلاقات المهنية وتدعيم مقومات الحوار الاجتماعي بين أطرافها عبر مأسسة هذا الحوار قصد إرساء السلم الاجتماعي ومراقبة تطبيق تشريع الشغل والحرص على توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل ،

✓ **برنامج الضمان الاجتماعي :** يهدف إلى ضمان الحق في التغطية الاجتماعية مع الحرص على ضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وضمان التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي عبر توفير خدمات ذات جودة عالية للمضمونيين الاجتماعيين سواء من حيث الأجل أو نوعية الخدمات المسداة أو تقريبيها من المضمون الاجتماعي،

✓ **برنامج النهوض الاجتماعي :** يعنى برنامج النهوض الاجتماعي بالفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية و غير المتكيفة إجتماعيا وذلك عبر العمل على توفير مقومات العيش الكريم سواء من خلال المساعدات الاجتماعية أو عبر خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع العمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لهاته الفئات،

✓ **برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:** يعنى هذا البرنامج بالإحاطة الاجتماعية بالجالية التونسية المقيمة بالخارج و العمل على ضمان التغطية الاجتماعية ببلدان الإقامة وتعزيز صلتهم بالبلاد التونسية وتدعيم مساهمتهم في التنمية في إطار مقاربة تشاركية تضم كافة المتدخلين في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج،

✓ **برنامج القيادة والمساندة:** هو برنامج أفقي تتمثل مهمته في توفير خدمات الدعم والمساندة لبقية البرامج العملية عبر التوظيف الأنجع للموارد البشرية والمادية المتاحة تطبيقا لمقومات الحوكمة الرشيدة و التصرف التقديري في الموارد.

### 3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ- بيان تطور ميزانية المهمة :

#### جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

النسبة من الميزانية %	المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الاستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التشغيل	نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	الأقسام
								البرامج
من ميزانية الدولة	المهمة							
	2223000		15000	1954600	20700	232700	2022	
	1955000		13800	1677524	20000	243676	2021	
	%13.71		%8.70	%16.52	%3.50	%-4.5	نسبة التطور (2021/2022)	
	%100		%0.67	%87.93	%0.93	%10.47	النسبة من ميزانية المهمة	
النسبة من ميزانية المهمة	البرامج							
	24000		550	150	1700	21600	2022	البرنامج الشغل والعلاقات المهنية
	25540.621		340	150	1557	23493.621	2021	
%1.08	%-6.03		%61.76	%0	%9.18	%-8.06	نسبة التطور	
	1011773.7		20	1011055	48.7	650	2022	البرنامج الضمان الاجتماعي
	851252.5		90	850214	28.5	920	2021	
%45.51	%18.86		%-77.78	%18.92	%70.88	%-29,35	نسبة التطور	
	1086560.6		1900	937565	8665.6	138430	2022	البرنامج النهوض الاجتماعي
	965595.2		4000	820713	8436.2	132446	2021	
%48.88	%12.53		%-52.50	%14.24	%2.72	%4.52	نسبة التطور	
	30371.7		30	1380	3391.7	25570	2022	برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
	29841.5		10	1510	3691.5	24630	2021	
%1,37	%1.78		%200.00	%-8.61	%-8.12	%3.82	نسبة التطور	

	70294		12500	4450	6894	46450	2022	برنامج القيادة والمساندة
	82770.179		9360	4937	6286.8	62186.3	2021	
%3,16	%15.07-		%33.55	%-9.86	%9.66	%-25.31	نسبة التطور	

\* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

### - تحليل أهم التطورات التي طرأت على ميزانية المهمة:

بلغت تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022 ( 2223.000 أد ) مقابل 1955.000 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 268.000 أد تمثل نسبة 13.7% .

#### 1- التاجير :

بلغت تقديرات نفقات التاجير لسنة 2022 : 232.700 أد مقابل 243.676 أد سنة 2021 اي بنقص قدره 10.976 أد تمثل نسبة تطور سلبية بـ 4.5% . ويفسر الفارق بين تقديرات سنة 2022 واعتمادات سنة 2021 بتعديل نفقات التاجير على ضوء انجازات سنة 2021 والتعديلات المدخلة على هذا القسم في إطار قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

#### 2- التسيير

بلغت تقديرات نفقات التسيير لسنة 2022 مبلغ 20.700 أد مقابل 20.000 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 700 أد تمثل نسبة 3.5% . وتعزى الزيادة الحاصلة ضمن قسم التسيير خاصة في :

✓ الترفيه في الإعتمادات المخصصة لتسيير مصالح الوزارة مركزيا وجهويا نتيجة ارتفاع نسبة التضخم وسعر الصرف وأسعار المواد الإستهلاكية

#### 3- التدخلات

بلغت تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2022 مبلغ 1954.600 أد مقابل 1677.524 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 277.076 أد تمثل نسبة تطور بـ 16.52% . وتفسر الزيادة في الترفيه في النفقات التالية :

✓ إحداث بند خاص بالتقاعد المبكر : 192 مليون دينار  
✓ احداث بند خاص بالمنح لفائدة الأطفال من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والمعالييم المرتبطة بها : 56 مليون دينار  
✓ الترفيه في الاعتمادات المخصصة للمنح المخصصة للمساعدات لفائدة العائلات المعوزة : 42 مليون دينار تبعا للترفيه في عدد المنتفعين بهذه المنحة

#### 4- الاستثمار

قدرت نفقات الاستثمار لسنة 2022 بـ 15.000 أد مقابل 13.800 أد سنة 2021 أي بزيادة قدرها 1.200 أد تمثل نسبة 8.69 % وذلك لاستكمال المشاريع المتواصلة المتعهد بها وتهيئة مصالح الوزارة على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وتوفير المعدات والتجهيزات الضرورية لسير العمل .

#### ب- توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة

##### جدول عدد 2:

#### توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة (اعتمادات التعهد)

الوحدة: ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
<b>برنامج الشغل والعلاقات المهنية</b>			
<b>نشاط 1 : القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل</b>	4 981	5060.867	%1.60
<b>نشاط 2 : الرقابة والمصالحة</b>	13 891. 371	12730.054	%-8,36
<b>نشاط 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي</b>	1 000	800	%-20,00
<b>نشاط 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية</b>	1 894. 462	1 622. 690	%-14,35
<b>نشاط 5 : تفقد طب الشغل</b>	3 773. 289	3 786 .389	%0,35
<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>	<b>25 540 .122</b>	<b>24 460</b>	
<b>برنامج الضمان الاجتماعي</b>			
<b>نشاط 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي</b>	653 072. 5	650 718 .7	%-0,36
<b>نشاط 2 : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية</b>	11 350	11 350	%0,00
<b>نشاط 3: التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية</b>	186 130	349 005	* %87,51
<b>نشاط 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية</b>	700	700	%0,00
<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>	<b>851 252. 5</b>	<b>1 011 773. 7</b>	

برنامج النهوض الاجتماعي			
13,30%	42 289. 589	48 774. 588	<b>نشاط 1</b> : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي
15,12%	841 860	731 300	<b>نشاط 2</b> : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل
8,02%	82 315	76 200	<b>نشاط 3</b> : الشراكة مع الجمعيات
1,34%	4 806	4 742 .5	<b>نشاط 4</b> : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية
1,93%	4 404	4 320 .5	<b>نشاط 5</b> : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين
30,00%	13 650	10 500	<b>نشاط 6</b> : تعليم الكبار
2,20%	61 646. 466	60 322 .346	<b>نشاط 7</b> : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة
0,23%	36 109. 545	29 435 .266	<b>نشاط 8</b> : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل
	<b>1 087 080. 6</b>	<b>965 595 .2</b>	<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج			
18,27%	1 611. 7	1 972	<b>نشاط 1</b> : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج
9,09%	100	110	<b>نشاط 2</b> : البحوث في مجال الهجرة
3,24%	28 660	27 760	<b>نشاط 3</b> : الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج
	<b>30 371 700</b>	<b>29 842 000</b>	<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>
برنامج القيادة و المساعدة			
0,00%	260	260	<b>نشاط 1</b> : القيادة
47,06%	21 036. 984	39 740	<b>نشاط 2</b> : التصرف في الموارد البشرية
35,13%	11 896	18 338. 5	<b>نشاط 3</b> : التصرف في الموارد اللوجيستية
** 247,53%	5 710	1 643	<b>نشاط 4</b> : التعليم العالي
3,50%	21 991	22 788. 679	<b>نشاط 5</b> : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي
	<b>60 894</b>	<b>82 770 .179</b>	<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>
<b>3,82%</b>	<b>2 214 580</b>	<b>1 955 000</b>	<b>المجموع</b>

\* تم تسجيل زيادة هامة في الاعتمادات المخصصة لنشاط التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة احداث بند للتقاعد المبكر بكلفة تقدر ب 192 مليون دينار

\*\* تم تسجيل نسبة زيادة هامة في نشاط التعليم العالي ببرنامج القيادة والمساندة باعتبار تخصيص اعتماد تعهد قدره 9 مليون دينار لمشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية .

### جدول عدد 3:

#### توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
<b>برنامج الشغل والعلاقات المهنية</b>			
<b>نشاط 1</b> : القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل	4 981	5060.867	%1,60
<b>نشاط 2</b> : الرقابة والمصالحة	13 891. 371	12730.054	%-8,36
<b>نشاط 3</b> : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	1 000	800	%-20,00
<b>نشاط 4</b> : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	1 894. 462	1 622. 690	%-14,35
<b>نشاط 5</b> : تفقد طب الشغل	3 773. 289	3 786. 389	%0,35
<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>	<b>25 540 .122</b>	<b>24 000</b>	
<b>برنامج الضمان الاجتماعي</b>			
<b>نشاط 1</b> : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	653 072. 5	650 718. 7	%-0,36
<b>نشاط 2</b> : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	11 350	11 350	%0,00
<b>نشاط 3</b> : التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	186 130	349 005	* %87,51
<b>نشاط 4</b> : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية	700	700	%0,00
<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>	<b>851 252. 5</b>	<b>1 011 773. 7</b>	

برنامج النهوض الاجتماعي			
%-13,30	41.769.589	48.774.588	<b>نشاط 1</b> : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي
%15,12	841.860	731.300	<b>نشاط 2</b> : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل
%8,02	82.315	76.200	<b>نشاط 3</b> : الشراكة مع الجمعيات
%1,34	4.806	4.742.5	<b>نشاط 4</b> : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية
%1,93	4.404	4.320.5	<b>نشاط 5</b> : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين
%30,00	13.650	10.500	<b>نشاط 6</b> : تعليم الكبار
%2,20	61.646.466	60.322.346	<b>نشاط 7</b> : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة
%0,23	36.109.545	29.435.266	<b>نشاط 8</b> : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل
	<b>1.086.560.6</b>	<b>965.595.2</b>	<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج			
%-18,27	1.611.7	1.972	<b>نشاط 1</b> : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج
%-9,09	100	110	<b>نشاط 2</b> : البحوث في مجال الهجرة
%3,24	28.660	27.760	<b>نشاط 3</b> : الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج
	<b>30.371.700</b>	<b>29.842.000</b>	<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>
برنامج القيادة و المساندة			
%0,00	260	260	<b>نشاط 1</b> : القيادة
** - 47.06 %	21.036.984	39.740	<b>نشاط 2</b> : التصرف في الموارد البشرية
-35.13%	21.296	18.338.5	<b>نشاط 3</b> : التصرف في الموارد اللوجيستية
***%247.53	5.710	1.643	<b>نشاط 4</b> : التعليم العالي
-3.50%	21.991	22.788.679	<b>نشاط 5</b> : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي
	<b>70.294</b>	<b>82.770.179</b>	<b>مجموع أنشطة البرنامج</b>
<b>3,82%</b>	<b>2.223.000</b>	<b>1.955.000</b>	<b>المجموع</b>

\* تم تسجيل زيادة هامة في الاعتمادات المخصصة لنشاط التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة أحداث بند للتقاعد المبكر بكلفة تقدر ب 192 مليون ديناراً

\*\* تم تسجيل تخفيض هاماً في نشاط التصرف في الموارد البشرية ببرنامج القيادة والمساندة ناجم عن تخفيض اعتمادات التأجير في إطار التعديلات وفقاً لإنجازات سنة 2021 .

\*\*\* تم تسجيل نسبة زيادة هامة في نشاط التعليم العالي ببرنامج القيادة والمساندة باعتبار تخصيص اعتماد تعهد قدره 9 مليون ديناراً لمشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية .

### ت- إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

تمثل نفقات التدخلات الجزء الأكبر من اعتمادات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022 حيث تمثل ما يناهز 88 % من الاعتمادات باعتبار أن الجزء الأكبر من الميزانية يخصص للمساعدات والمنح المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والمعوقين بالإضافة إلى الاعتمادات المسندة إلى صناديق الضمان الاجتماعي بعنوان المساهمة في تنويع مصادر تمويلها والمتأتية من المساهمة الاجتماعية التضامنية المحدثة بمقتضى الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2018 والتي تم أحداث حساب خاص في الخزينة لتحصيل مواردها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022

ويمثل برنامجي النهوض الاجتماعي والضمان الاجتماعي الجزء الأكبر من ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2022 بما يناهز 94 % باعتبار أن الاعتمادات المرسمة بهما تخصص للمنح والتحويلات المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والمعوقين وصناديق الضمان الاجتماعي لتنويع مصادر تمويلها أو في إطار إحالة التصرف لها لحساب الدولة في بعض الآليات والأنظمة الخاصة



جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
282741	269277	232700	243676	217750	نفقات التأجير
23641	22515	20700	20000	18169	نفقات التسيير
2316188	2205893	1954600	1677524	2431813	نفقات التدخلات
24611	20641	15000	13800	10195	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
2647181	2518327	2223000	1955000	2677927	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
<b>2650375</b>	<b>2521521</b>	<b>2226194</b>	<b>1958194</b>	<b>2681079</b>	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) :  
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
29295	27846	24000	25540.2	22071	برنامج الشغل والعلاقات المهنية
1156886	1101800	1011773.7	851252.5	1030673	برنامج الضمان الاجتماعي
1337960	1269800	1086560.6	965595.2	1541185	برنامج النهوض الاجتماعي
34808	33150	30371.7	29841.5	28285	برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
88231	85730	70294	82770.179	55713	برنامج القيادة والمساندة
<b>2647180</b>	<b>2518326</b>	<b>2223000</b>	<b>1955000</b>	<b>2677927</b>	<b>المجموع</b>

## المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

---

## البرنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية

السيد فؤاد بن عبد الله  
المدير العام لتفقدية الشغل  
طبقا لقرار السيد وزير الشؤون الاجتماعية  
المؤرخ في 21 أكتوبر 2020

### 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

#### 1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعمل هيكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ضمان توفر مقومات العمل اللائق والسلم الاجتماعي ليساهم في تعزيز قدرة العمال في الإنتاج كما ونوعا ويضمن سلامتهم وصحتهم وتمتعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي. وتقدم الانسان العامل ورفقيه والحفاظ عليه باعتباره اهم أحد مقومات الاقتصاد وعناصره وذلك من خلال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل ومواكبة التشريع الدولي وتجنب النزاعات الشغلية والحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش والنهوض بالحوار الاجتماعي وتفعيل وتعميم هيكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة وتعزيز الإحاطة بالمؤسسات والعمال داخل المؤسسة وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية.

وتتنزل استراتيجية برنامج الشغل و العلاقات المهنية ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها:

✓ **الفصل 40 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : "العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف. ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل"

✓ وثيقة العقد الاجتماعي الممضى من طرف الحكومة والأطراف الاجتماعية (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 جانفي 2013)

✓ الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بتوفير مقومات العمل اللائق وضمان حقوق الاجراء والتي تولت الجمهورية التونسية المصادقة عليها  
✓ اتفاقية العمل العربية عدد 07 المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية  
✓ اهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها:

- الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد والذي يرمي الى :

تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وتكافؤ الاجر لقاء العمل المتكافؤ القيمة بحلول عام 2030.

اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وانهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال اسوا اشكال عمل الأطفال بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود وانهاء عمل الأطفال بجميع اشكاله بحلول عام 2025  
حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة و آمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون وخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.

- الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة والذي يرمي الى:

ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.  
اعتماد سياسات ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.

ويتميز برنامج الشغل والعلاقات المهنية بـ:

✓ مشمولاته : استهدافه فئة الاجراء بالقطاع العام والخاص، والعاملين في القطاعات الغير مهيكلة، والمنفعين بتدخلات هياكل طب الشغل والصحة والسلامة المهنية من خلال زيارات التفقد والمراقبة.

✓ تعزيز مقومات الحوار الاجتماعي قصد مواكبة المستجدات العالمية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية: احداث هيكل يختص بمأسسة الحوار الاجتماعي وفقا لما جاء بوثيقة العقد الاجتماعي وهو المجلس الوطني للحوار الاجتماعي المحدث طبقا للقانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017.

- غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي تواجهها مصالح البرنامج و خاصة منها :
- ✓ النقص في الإمكانيات و الموارد المتاحة (الموارد البشرية ، الموارد الوجدانية خاصة منها وسائل النقل..)
  - ✓ النقص في التنسيق بين الهياكل المتدخلة .

كما تتمثل استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية في ضمان مكونات العمل اللائق في إطار تطبيق مقتضيات وثيقة العقد الاجتماعي من خلال تدعيم الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين ومواكبة التحديات الجديدة والغير مسبوقه (مكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر وصيانة حقوق العمال من بينهم الوافدين ) والتطورات المتسارعة على جميع الأصعدة (التكنولوجية، الاقتصادية، الاجتماعية، والصحية) التي أدت الى انتشار البطالة واستحداث اشكال جديدة من العمل ( العمل عن بعد ، خدمات التوصيل ...) واتساع رقعة الاقتصاد غير المنظم، فضلا عن تزايد حالات مخالفة قواعد قانون العمل في ظل اختلال توازن العلاقة بين طرفي الإنتاج بما من شأنه ان يساهم في:

- ✓ ضمان انفاذ قوانين العمل واحترام التشريع الاجتماعي والحد من النزاعات الجماعية
- ✓ تحسين علاقات العمل والتصدي لأشكال التشغيل الهش ودفع النمو والانتاجية
- ✓ تفعيل وإدارة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترفيغ في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.
- ✓ توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم.

وتترجم استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية من خلال محور اساسي وهو العمل

### اللائق والسلم الاجتماعي

- ✓ الحرص على ضمان احترام الحقوق الأساسية للفرد وحقوق العاملين إضافة الى توفير الحق في الضمان الاجتماعي للأسر وإتاحة إمكانيات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الادمج الاجتماعي والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء (تعريف منظمة العمل الدولية)
- ✓ ضمان احترام حقوق الاجراء والاستجابة لتطلعاتهم في ظل مقاربة تشاركية تكفل التوازن بين مختلف الأطراف المتدخلة الحكومية او النقابية.

✓ العمل بالنظام المعلوماتي ودخول المنظومة الالكترونية حيز العمل بهدف بلوغ تغطية واستيعاب جميع الأنشطة التي يقوم بها أعوان تفقد الشغل وطب الشغل وتغطية أكثر ما يمكن من المنشآت والعمال تماشياً مع توجهات الحكومة الرامية الى رقمنة الإدارة وتدعيم مقومات الحوكمة والشفافية.

## 2.1 تقديم خارطة البرنامج :

يشتمل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ثلاث وحدات عملياتية مركزية وهي الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية ووحدة الإحاط بالمستثمرين ، الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية إضافة إلى هيكل استشاري وهو المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

كما يشتمل البرنامج على تمثيلات جهوية (وحدات عملياتية جهوية) وهي هياكل تفقد الشغل وتفقد طب الشغل والسلامة المهنية والتي تنفرع الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية إضافة الى 69 وحدة محلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### الهدف 1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

- **تقديم الهدف:** يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

- **تقديم المؤشرات:**

#### ✓ **المؤشر 1-1-1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد :**

تم اعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى تغطية زيارات التفقد للشغالين الخاضعين لمجال تدخل هياكل تفقدية الشغل والمصالحة وهياكل تفقد طب الشغل والسلامة المهنية. ولتدعيم تطبيق الاحكام التشريعية والترتيبية والتعاقدية الضابطة لعلاقات الشغل والمنجرة عنها في كل مجالات النشاط في القطاعين العام والخاص.

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 1-1-1:**

## الجدول عدد6 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%55	%52	%49	%41.5	%55,2	%	المؤشر 1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur (cumulative
%29	%28	%26	%20.83	%26.49	%	مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل
%26	%24	%23	%20.67	%28.71	%	مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية

\* ارتفاع إنجازات سنة 2020 كان نتيجة تفشي جائحة كوفيد 19 مما استوجب تكثيف الزيارات خاصة في مجال الصحة والسلامة المهنية خلال فترتي الحجر الصحي الشامل والموجه لمراقبة مدى احترام البروتوكولات الصحية

### - تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

الملاحظ توقع ارتفاع مؤشرات نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل للسنوات 2022 و2023 و2024 وذلك يعود الى توفير منظومة الكترونية متطورة وجيدة (الانطلاق في العمل بالتطبيق الالكترونية) وتحديث عمل منقدي الشغل عبر منظومة الكترونية متطورة وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات بما يسمح بتأسيس قاعدة بيانات هامة لعدد الاجراء المشمولين بزيارات التفقد وعدد زيارات التفقد المنجزة بطريقة شفافة وعلمية. الى جانب الاتجاه نحو تدعيم السلك بالانتدائيات الجديدة وطلب دعم اسطول السيارات.

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد7 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
الهدف: ضمان توفر شروط العمل اللائق	المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	49%	ن 1 : القيادة في مجال الرقابة و تطبيق تشريع الشغل	5060.867	- السهر على تطبيق احكام قانونية أخرى تنظم الخدمات الاجتماعية والعمال المهاجرين وتشغيل الأطفال والنساء - تركيز منظومة معلوماتية
			ن 2 : الرقابة والمصالحة	12730.054	- دعم الوقاية من النزاعات - تركيز منظومة معلوماتية ت التشغيلية والمساعدة على تسويتها
			ن 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	800	- تعزيز وإقامة علاقات تعاون وتنسيق بين جهاز تفقد الشغل والشركاء الاجتماعيين - تنشيط الحوار الاجتماعي
			ن 4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	1 622. 690	- تعزيز آليات الوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية. - إعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الأخطار المهنية.
			ن 5: تفقد طب الشغل والسلامة المهنية	3 786 .389	- تعزيز الصحة والسلامة المهنية ودعم وتطوير برامج الوقاية من حوادث الشغل والامراض المهنية والامراض المستجدة (كوفيد-19)
			<b>المجموع</b>	<b>24 000</b>	



### 3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 :

جدول عدد 8 :

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022)  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
254688	24255	21600	23494	19801	نفقات التأجير
1932	1840	1700	1557	1342	نفقات التسيير
1652	158	150	150	204	نفقات التدخلات
17302	1594	550	340	723	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>29295</b>	<b>27846</b>	<b>24000</b>	<b>25540.621</b>	<b>22071</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>31295</b>	<b>29846</b>	<b>26000</b>	<b>27541</b>	<b>24071</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

إن التخفيض الحاصل في اعتمادات برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2022 مقارنة بسنة

2021 يعود إلى النقصان الحاصل في نفقات التأجير تبعا للتعديلات وفقا لإنجازات سنة 2021 في حين

تم الترفيع في نفقات التسيير والاستثمار قصد تدعيم وسائل العمل بمختلف الهياكل المنضوية في هذا البرنامج وفقا للحاجيات مع الإشارة إلى ان الاعتمادات المخصصة لاتغطي الحاجيات المتأكدة خاصة بالنسبة لوسائل النقل حيث لم يتم تخصيص اعتمادات لاقتنائها رغم انها تعد من ضروريات العمل الميداني لسلكي تفقد الشغل والتفقد الطبي للشغل.

## البرنامج عدد 2 : الضمان الاجتماعي

السيد سامي عروس

المدير العام الضمان الاجتماعي

طبقا لقرار السيد وزير الشؤون الاجتماعية

المؤرخ في 21 أكتوبر 2020

### 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

#### 1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

يحتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبار دوره البارز في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله وفي تحسين مستوى عيش الأفراد و الأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، يعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم المشاريع التي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استكمالها.

وتتنزل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها:

- ✓ دستور الجمهورية التونسية وخاصة الفصل 38 منه .
- ✓ العقد الاجتماعي الممضى بين أطراف الانتاج الثلاثة سنة 2013 والذي نص ضمن محور الحماية الاجتماعية على جملة من الأهداف التي يتعين انجازها لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتتعلق أساسا بالمراجعة الشاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي وتحسين توازاناتها المالية وتنويع مصادر التمويل وحوكمة الصناديق الاجتماعية...
- ✓ توصية منظمة العمل الدولية عدد 202 لسنة 2012
- ✓ أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها :

- الهدف الأول : القضاء على الفقر والذي يرمي إلى :

\* بحلول عام 2030 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء.

- الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين والذي يرمي إلى :

\* الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة والذي يرمي إلى :

\* اعتماد سياسات، ولاسيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً.

ويتميز برنامج الضمان الاجتماعي بـ:

- ✓ اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على التنسيق مع الأطراف الاجتماعية
- ✓ الإشراف على أربعة فاعلين عموميين توجه تدخلاتهم لفائدة المنخرطين الاجتماعيين من القطاع العام والخاص وتنوع وشمولية أنظمة الضمان الاجتماعي
- ✓ امتداد شبكة الهياكل العاملة في مجال الضمان الاجتماعي و القرب من المواطن من خلال جملة المكاتب المحلية ودور الخدمات الإدارية
- ✓ العلاقة بين التدخلات في مجال الضمان الاجتماعي و بقية التدخلات الاجتماعية لمهمة الشؤون الاجتماعية (المهام الرقابية لتفقد الشغل ودورها في تحسين التغطية الاجتماعية ومقاومة التهرب الاجتماعي و تحسين التوازنات المالية للصناديق/ دور الصناديق الاجتماعية كمتصرف لفائدة الدولة من خلال صرف الاعتمادات المحالات في إطار التدخلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة..)

و يواجه قطاع الضمان الاجتماعي جملة من التحديات تتمثل أساسا في:

- ✓ الضغوطات المالية المتصاعدة على صناديق الضمان الاجتماعي وخاصة على مستوى أنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص وذلك أساسا نتيجة جملة من العوامل الموضوعية الهيكلية زادت في حدها تداعيات جائحة كوفيد 19 وما نتج عنها من صعوبات اقتصادية أثرت سلبا على حجم مداخيل صناديق الضمان الاجتماعي المتأتية أساسا من المساهمات الاجتماعية

- ✓ صعوبات على مستوى السيولة المالية المتوفرة لدى صناديق الضمان الاجتماعي باتت تهدد بصفة جدية مواصلة صناديق الضمان الاجتماعي الايفاء بتعهداتها تجاه منظورها
- ✓ تأخر إصلاح نظام الجريات للأجراء في القطاع غير الفلاحي بالرغم من عقد عديد الجلسات في الغرض مع الأطراف الاجتماعية
- ✓ تأخر عملية تقييم نظام التأمين على المرض
- ✓ تنامي القطاع الموازي
- ✓ ضغوطات مالية كبرى على المالية العمومية حالت دون الشروع في تنفيذ بعض الإصلاحات على غرار إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

كما تتمثل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي في:

- ✓ العمل على الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمة الصناديق الاجتماعية
- ✓ تكريس الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية والعمل على إيجاد حلول هيكلية لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في إطار الشراكة مع الأطراف الاجتماعية تطبيقا للعقد الاجتماعي والذي تدعم بإرساء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي
- ✓ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل كافة أفراد المجتمع عبر العمل على استقطاب القطاع الموازي
- ✓ تحسين المنافع والخدمات الاجتماعية المسداة للمضمونين الاجتماعيين

وتترجم استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال محور أساسي وهو "المحافظة على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي" وذلك من خلال :

- ✓ العمل على ضمان ديمومة واستمرارية هذه الأنظمة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ✓ القيام بمراجعة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي انطلاقا من قناعة مشتركة بين كل الأطراف المتدخلة وفقا لمقتضيات العقد الاجتماعي.

## 2.1 تقديم خارطة البرنامج :

يشتمل برنامج الضمان الاجتماعي على وحدة عملياتية مركزية والإدارة العامة للضمان الاجتماعي كما يشتمل البرنامج على اربع فاعليين عموميين وهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية و الصندوق الوطني للتأمين على المرض إضافة إلى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

## **2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:**

### **1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :**

#### **الهدف 1-2:المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:**

- **تقديم الهدف:** تجسيما لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض. وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

✓ على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،

✓ على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

- **تقديم المؤشرات:**

#### **✓ المؤشر 1-1-2: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء / المداخيل)**

يهدف هذا المؤشر الى مقارنة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر.

كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام.

✓ **انجازات و تقديرات المؤشر 1-1-2:**

## الجدول عدد 9: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.2

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		(*) 2020		
<b>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</b>						
% 144	% 145	% 143	% 117	% 127	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل لمجموع الصندوق
% 178	% 179	% 176	% 145	% 157	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية</b>						
%128,1	% 124,2	% 120,2	% 117,3	% 114,26	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل لمجموع الصندوق
%127,5	% 123,8	% 120,5	% 117,9	% 114.76	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل الخاصة بفرع الجرايات
<b>الصندوق الوطني للتأمين على المرض</b>						
%85	%84,57	%83,04	%81,92	%77,38	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل لمجموع الصندوق
%92	%91,14	%89,9	%88,68	% 82,16	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

(\*) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

### - تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس الأرقام المسجلة بخصوص نسب التوازن بين الأعباء والمدخيل الصعوبات المالية التي يعرفها كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خاصة على مستوى أنظمة التقاعد وهو ما انعكس سلبا على الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الذي يعاني من ضغوطات حادة على مستوى السيولة نتيجة تخلف صندوق الضمان الاجتماعي عن تحويل مستحقاته من الاشتراكات.

كما تبدو التقديرات للسنوات 2024-2022 سلبية وذلك نتيجة تداعيات أزمة الصناديق و التي فاقمتها تأثيرات جائحة كوفيد-19 (عدم إيفاء المؤسسات الاقتصادية بالتزاماتها) إضافة إلى تأخر تفعيل إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي. كل هاته العوامل أدت إلى استشراف تأزم على مستوى التوازنات المالية . وهو ما يستوجب ضبط خطة عمل استعجالية بمساهمة الشركاء الاجتماعيين للتخفيف من تداعياتها وتوفير سيولة مالية (تنويع مصادر التمويل ، القضاء على التهرب الاجتماعي...)

- تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 2-1-2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازنها المالية. وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثانٍ لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

✓ إنجازات و تقديرات المؤشر 2-1-2:

**الجدول عدد 10 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.2**

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020 (*)		
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية						
% 91	% 90,5	% 90	% 85	% 88,6	%	• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي
% 52	% 51	% 50	% 45	% 47,9	%	• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%21	%20	%17	%13	%19	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

(\*) أرقام وقتية

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2024-2022 تحسنا في نسبة الاستخلاص سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو بعنوان الثلاثيات الفارطة مقارنة بالانخفاض المسجل سنة 2021 (85%) والذي يعزى إلى التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد 19. ومن المرجح أن يتم الترفيع في التقديرات بـ 0.5 نقطة سنويا بالنسبة لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي و 1 نقطة سنويا بالنسبة لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي والتي وإن تبدو نسبة ضئيلة فإنها تظل مرتبطة بإجراءات التشجيع على تسوية الوضعية إزاء أنظمة الضمان الاجتماعي بالنسبة لبعض القطاعات الاقتصادية.

## الهدف 2-2: تحسين التغطية الاجتماعية:

- تقديم الهدف: تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي  
- تقديم المؤشرات:

### ✓ المؤشر 1-2-2: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

يمثل المؤشر نسبة تطور التغطية الاجتماعية بمختلف القطاعات ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية وهو يساوي عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية) / عدد السكان المشغولين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم).

### ✓ إنجازات و تقديرات المؤشر 1-2-2:

## الجدول عدد 11: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.2

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020 (*)		
% 82	% 81,5	% 81	% 83	% 81,42	%	- نظام الأجراء غير الفلاحيين
% 12	% 11	% 10	% 12	% 10,38	%	- نظام الأجراء الفلاحيون
% 93	% 92,5	% 92	% 98	% 98,36	%	- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن
% 81	% 80,5	% 80	% 70	% 76,09	%	- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين
% 82	% 81,5	% 81	% 85	% 82,46	%	- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون
% 82	% 81	% 80	% 79,4	% 79,44	%	المجموع

(\*) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.



## - تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2022-2024 تراجعاً في التوقعات على مستوى التغطية الاجتماعية خاصة بالنسبة للقطاعات التي تشغل عمالة هشة وموسمية ذات مدخول مادي محدود (القطاع الفلاحي) حيث يتوقع التراجع بالنسبة ل نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن من 98% سنة 2021 إلى 92% سنة 2022 و بلوغ نسبة 93% سنة 2024 أما بالنسبة لنظام الأجراء الفلاحيين فمن المتوقع تحقيق نسبة تغطية تقدر بـ 10% سنة 2022 أي بتراجع بـ بقرابة 16.66% وهو ما يستدعي مزيد مراجعة النصوص المنظمة لانظمة الضمان الاجتماعي وذلك لمزيد استقطاب المعنيين وتوعيتهم بأهمية الانخراط بها.

### الهدف 2-3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:

- **تقديم الهدف** تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالإضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

### - تقديم المؤشرات:

#### ✓ المؤشر 1-3-2: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الاجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

#### ✓ انجازات و تقديرات المؤشر 1-3-2:

### الجدول عدد 12: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.2

التقديرات			2021 (*)	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
						الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
30	35	38	42	42	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
						الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)

% 92	% 92	% 90	% 89	% 76	%	إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمتدربين الجدد (1-2)
% 99	% 99	% 99	% 99	% 97,2	%	تصفية ملفات جريات التقاعد (2-2)
% 99	% 99	% 98	% 97	% 93,4	%	تصفية ملفات جريات الترميل (3-2)
% 94	% 92	% 90	% 89	% 80,7	%	تصفية ملفات الجريات الوقتية للإيتام (4-2)
						الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
35	35	35	30	30.1	يوم	آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)
						آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)
100	100	100	90	118	يوم	• خلاص أتعاب الأطباء
90	90	90	70	89	يوم	• خلاص الصيادلة
115	115	110	90	99	يوم	• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
						آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)
10,2	8,2	10,2	11,2	11,5	يوم	• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
18	16	18	20	37,3	يوم	• زرع الكلى
10	7,4	9,4	10,4	11,73	يوم	• زرع النخاع الشوكي
8	9,5	11,5	12,5	14,14	يوم	• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرابين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
10	7	7	7	8,45	يوم	• تفتيت حصى الكلى
10	10,4	11,4	12,4	14,78	يوم	• السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
من 5 الى 40	من 5 الى 30	من 5 الى 40	من 5 الى 50	من 5.64 الى 54.07 يوم	يوم	• التكفل بمصاريف الآلات الطبية
11	7,5	8,5	9,5	10,49	يوم	• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
16	13	15	17	16,88	يوم	• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

(1) مدة تقرب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الأجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(1-2): كيفية احتساب الأجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(4-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع

مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

(\* ) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

**جدول عدد 13 :**

**الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الضمان الاجتماعي**

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
<b>الهدف 1:</b> <b>المساهمة في</b> <b>تحسين التوازنات</b> <b>المالية لصناديق</b> <b>الضمان</b> <b>الاجتماعي</b>	<b>المؤشر 1: نسبة</b> <b>التوازن بين</b> <b>الأعباء والمداخيل</b> <b>المؤشر 2: نسبة</b> <b>الاستخلاص</b> <b>(الصندوق الوطني</b> <b>للضمان</b> <b>الاجتماعي)</b>	أنظر جداول عدد 1 و 2	ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	650718.7	- مواصلة الأعمال المتعلقة بالمراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي على غرار اصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي وتقييم نظام التأمين على المرض واحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل وتقييم نظام حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاع الخاص ومراجعتة. - متابعة التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي واقتراح الحلول الكفيلة بتحسينها
			ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss)	11350	
<b>الهدف 2: تحسين</b> <b>التغطية</b> <b>الاجتماعية</b>	<b>المؤشر 3: نسبة</b> <b>التغطية</b> <b>الاجتماعية الفعلية</b>	أنظر جدول عدد 3	ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات و التدخلات الاجتماعية (cnrps)	349005	- البحث عن مصادر جديدة لتمويل الضمان الاجتماعي - تكريس آليات الحوكمة الرشيدة وتطور الخدمات - اعداد مقترحات على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2022 لتحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي على غرار اقتراح - احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية واقتراح أحكام تتعلق بالتكفل بديون شركات النقل الوطنية والجهوية واقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية واقتراح إحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي واقتراح إحداث حساب خاص بتمويل التنفيذ.
			ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)	700	
<b>الهدف 3: تحسين</b> <b>جودة الخدمات</b> <b>وتفريتها من</b> <b>المضمونين</b> <b>الاجتماعيين</b>	<b>المؤشر 4: آجال</b> <b>الانتفاع بالخدمات</b> <b>ونسبة الملفات</b> <b>المنجزة في</b> <b>الآجال</b>	أنظر جدول عدد 4	ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)	- دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال اقتناء وحدات متنقلة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية Millennium	

Challenge Corporation					
- نشر ثقافة الضمان الاجتماعي واعتماد خطة اتصالية شاملة في الغرض.					
1011773.7	المجموع				

### 3.1 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

جدول عدد 14 :

#### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
666350	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف المراقبة الميدانية لتشمل القطاعات والمؤجرين حسب مؤشرات التهرب الاجتماعي واستغلال المعطيات المتوفرة لدى مختلف الهياكل العمومية لتطوير إعداد برامج المراقبة ضمن التطبيق الإعلامية المعدة في الغرض التي تمكن من استهداف المؤجرين المعنيين بالمراقبة وترشيد تدخل المراقبين</li> <li>- تدعيم سلك المراقبة بـ 100 مراقب منتدبين جدد سيتم توزيعهم على مختلف المكاتب الجهوية والمحلية.</li> <li>- اعتماد استراتيجية اتصالية لتجذير ثقافة الضمان الاجتماعي والتعريف بالأنظمة التي يديرها الصندوق كالنظام التكميلي للجرايات ونظام العملة التونسيين بالخارج وحث العملة غير الأجراء على الانخراط عن طريق حملة تحسيسية موجهة للعاملين لحسابهم الخاص والتعريف بواجبات المؤجر والامتيازات الممنوحة للباعثين الجدد</li> <li>- اعادة صياغة منظومة التصرف في الجرايات باتجاه ضمان الاندماج والتكامل مع النظام المعلوماتي للصندوق</li> <li>- استغلال منظومة التصرف الالكتروني للوثائق في ملفات الجرايات بما يمكن من الاستغناء عن التبادل الورقي واختصار المسالك وتعصير طرق العمل</li> <li>- دعم منظومة التصريح وخلص المساهمات عن بعد.</li> </ul>	<u>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</u>
346005	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مواصلة إنجاز مشروع منظومة الحسابات الفردية في اتجاه الإلمام الكامل والدقيق بوضعية كل منخرط مباشر والتصفية الألكترونية للجرايات وفقا لمقتضيات الأمر عدد 153 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 والمتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية.</li> <li>- تركيز منظومة جديدة للتصرف في الجرايات ستمكن من تطوير أساليب العمل وضمان جودة</li> </ul>	<u>الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية</u>

	<p>الخدمات المسداة لمنظوري الصندوق.</p> <p>- استكمال أعمال لامركزية الخدمات المسداة لمنظوري الصندوق .</p>	
<p><b>700</b></p>	<p>- إرساء منظومة للتصريح وخلص مساهمات نظام التأمين على المرض عن بعد مع المؤسسات العمومية المنخرطة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.</p> <p>- تدعيم المراقبة الإدارية والطبية قبل وبعد إسداء المنافع من خلال مراجعة النظام المعلوماتي للصندوق الوطني للتأمين على المرض وإثراء وتحيين المراجع الطبية المعتمدة حول التكفل بالخدمات الصحية بحسب المنظومات العلاجية.</p> <p>- مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها يتم اعتمادها لافتتاح الحق في الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض</p> <p>- وضع سجل يتعلق بوضعية مسدي الخدمات الصحية إزاء منظومة الضمان الاجتماعي يتم اعتماده عند خلاص مستحقاتهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض</p> <p>- جدولة مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بذمة صندوق الضمان الاجتماعي</p> <p>- استكمال ارساء منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية</p> <p>- استعمال الوصفة الطبية الإلكترونية والفوترة الإلكترونية والإمضاء الإلكتروني</p> <p>- إحداث الأقاليم الطبية الفرعية المنصوص عليها صلب الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على المرض.</p>	<p><b>الصندوق الوطني للتأمين على المرض</b></p>

### 3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 :

#### جدول عدد 15 :

#### إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022) التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
717	683	650	920	611	نفقات التأجير
43	41	48.7	28.5	26	نفقات التسيير
1156047	1109972	1011055	850214	1030021	نفقات التدخلات
80	80	20	90	16	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>1156887</b>	<b>1110776</b>	<b>1011773.7</b>	<b>851252.5</b>	<b>1030673</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>1156887</b>	<b>1110776</b>	<b>1011773.7</b>	<b>851252.5</b>	<b>1030673</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

إن تطور النفقات المبرمجة لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021 يعود خاصة إلى الترفيع في نفقات التدخلات من 850.214 م.د سنة 2021 إلى 1011.055 م.د سنة 2022 أي بزيادة تقدر بـ 18.92% و ذلك نتيجة ترسيم اعتماد قدره 192 مليون ديناراً بعنوان التقاعد المبكر و إحداث حساب خاص في الخزينة لتحصيل مواردها.

السيد إبراهيم بن دريس  
رئيس الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

**1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:**

**1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :**

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل الوزارة على دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة عبر تحيين سجل الفقر وتدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الاقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية. إضافة إلى النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية وتطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الاجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند مردودية قطاع تعليم الكبار وتطوير أنشطته ومراجعتها.

وتتنزل استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الدولية والوطنية وخاصة منها:

✓ دستور الجمهورية التونسية وخاصة الفصول 21 ، 38 و 48 منه.

✓ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

✓ أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها :

- الهدف الأول : القضاء على الفقر والذي يرمي إلى :

\* بحلول عام 2030 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل

\* بحلول عام 2030 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر

\* بحلول عام 2030 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

#### الهدف الرابع : التعليم الجيد والذي يرمي إلى :

\* الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

\* القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة

\* ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

#### - الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد والذي يرمي إلى :

\* تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

#### - الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة والذي يرمي إلى :

\* تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.

#### ✓ جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي و خاصة منها :

- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي.

- القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.

- القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة و حمايتهم كما تم تنقيحه بالقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 و جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة به.

كما يتميز برنامج النهوض الاجتماعي بـ:

✓ استناد كل برامج النهوض الاجتماعي إلى قاعدة قانونية ونصوص تشريعية واضحة



- ✓ كفايات و تعدد اختصاصات الإطار العامل في مجال النهوض الاجتماعي وتنوع الخدمات المسداة من قبلهم لفئات متنوعة من مكونات المجتمع
- ✓ ثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي و وجود تمثيلية جهوية ومحلية لكامل هياكل النهوض الاجتماعي وقربها من الفئة المتعهد بها
- ✓ تنوع الفئات الاجتماعية المستهدفة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل ، الاشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند و الاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر، الأشخاص الأميين...)

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ ضعف الامكانيات المادية واللوجستية (وسائل النقل...).
- ✓ ضرورة مراجعة وسائل العمل المتاحة خاصة على مستوى تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية.
- ✓ ضرورة دعم هياكل النهوض الاجتماعي بالموارد البشرية المختصة من أخصائيين نفسانيين وأخصائيين إجتماعيين ..)
- ✓ وضع نظام متابعة للمؤسسات وفق معايير دولية لجودة الخدمات..
- ✓ تدعيم دور المجتمع المدني في مساندة هياكل الدولة في التعهد بالفئات الهشة من ( أمهات عازبات ومسرحين من السجون وفئات فاقدة للسند المعنوي والمادي....)
- ✓ ضعف التنسيق والشراكة بين مختلف الهياكل المتدخلة في المجال.
- ✓ عدم ملائمة البرامج والتشريعات لمقتضيات الدستور والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولتطور احتياجات الفئة المستهدفة.

وتتمثل إستراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي في:

- ✓ الحد من مظاهر الإقصاء الاجتماعي للفئات الهشة والعمل على تحقيق ادماجها الاقتصادي والإجتماعي
- ✓ المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر و على كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع
- ✓ المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة والفقيرة ومحدودة الدخل من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية .

- ✓ تحسين مقومات عيش الفئات الهشة وذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي عبر بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة الأسر من الفئات المعوزة والأشخاص ذوي الإعاقة).
- ✓ ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات العاملة في المجال الاجتماعي.
- ✓ الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية.

### - تركيز مقارنة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي:

عملت مصالح برنامج النهوض الاجتماعي على تكريس مقارنة النوع الاجتماعي في إطار ضبط تدخلاتها لفائدة الفئات المعنية. حيث تعتبر الفئات المعنية بأنشطة البرنامج فئات ذات خصوصية (عائلات فقيرة ، أشخاص حاملي للإعاقة، الطفولة الجانحة والفاقة للسند ، الأشخاص الأميين..). وتحليل جملة المعطيات المتوفرة يتبين أن نسبة هامة من الأشخاص المعنيين بالتدخلات الاجتماعية هم أساسا من النساء. لذا تم بداية من سنة 2019 وامتدادا على سنوات 2020 و 2021 (في إطار إعداد وتقييم وثائق القدرة على الأداء) الشروع في تحليل هذه الظاهرة لمزيد ملائمة التدخلات في القطاع وذلك عبر محورين أساسيين وهما :

- محور الإحاطة بالعائلات الفقيرة وتوفير مقومات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفئاتهم
- محور محو الأمية من خلال المساهمة في الحد من الأمية خاصة لدى النساء الريفيات

وقد تبين إثر جملة الأشغال المنجزة (ضبط الدراسات و التقارير ، تحليل المعطيات الإحصائية ، استخدام أدوات التحليل كشجرة الإشكاليات وشجرة الأهداف...) ارتباط هاذين المحورين من خلال ارتباط تفاقم ظاهرة الفقر بارتفاع معدلات الأمية لدى النساء خاصة بالمناطق الريفية والنائية. إضافة إلى تنامي ظاهرة البطالة لدى هذه الشريحة وهو ما يحول دون عملية إدماجهم الاجتماعي و الاقتصادي. كما لوحظ في هذا الصدد وتبعاً لرصد تدخلات مؤسسات الرعاية والدفاع الاجتماعي تنامي ظاهرة العنف المسلط على هذه الفئة إضافة إلى بعض الظواهر الاجتماعية الأخرى(المرأة المعنفة، الامهات العازبات، الأطفال الجرح...) . وتبين هذه المعطيات خاصة من خلال:

- ارتفاع ظاهرة الأمية لدى النساء خاصة بالمناطق الداخلية (القيروان ، سيدي بوزيد وجندوبة) وصعوبة التمتع بخدمات تعليم الكبار
- الصعوبات التي تواجهها المرأة الحاملة للإعاقة على مستوى الإدماج والتشغيل
- ارتفاع عدد النساء المسجلات بمنظومات أمان اجتماعي و المعيلات لأسرهن
- صعوبات دخول النساء الفقيرات (غالباً ذوات مستوى تعليمي متدني أو أميات) إلى سوق الشغل
- استقطاب النساء الفقيرات للعمل بالقطاعات الهشة (القطاع الفلاحي / العمل بالمنازل / العمل الموسمي..) وغير المهيكلة وعدم تمتعهن بالتغطية الاجتماعية
- تنامي ظاهرة العنف المسلط على الفتيات والنساء
- ارتباط عديد الظواهر الاجتماعية (الجروح ، العنف ، الانقطاع المدرسي المبكر...) لدى الاطفال بالوضعيات الهشة لعائلاتهم (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل)

كل هذه العوامل أدت إلى ضعف مشاركة النساء في الدورة الاقتصادية إضافة إلى تنامي القطاع غير المهيكل (مع انخفاض التغطية الاجتماعية لفائدة الاجيريات) وارتفاع تكلفة المساعدات والتحويلات الاجتماعية الممنوحة للفئات الهشة والمرصودة ضمن ميزانية الدولة. لذا تسعى مصالح النهوض الاجتماعي لتدعيم تدخلاتها لفائدة هذه الفئة من خلال اعتماد برنامج عمل متعدد المحاور و المتمثل خاصة في :

- استهداف النساء الفقيرات المسجلات على منظومة أمان اجتماعي بالمساعدات الاجتماعية
- تدعيم نسبة النساء المتمتععات بمشروع بعث موارد الرزق في إطار بعث موارد الرزق لفائدة العائلات الفقيرة
- المساهمة في مقاومة ظاهرة العنف المسلط على المرأة من خلال تدعيم قدرات العاملين في القطاع الاجتماعي (الرصد ، المتابعة والمراقبة...) و التحسيس بالظاهرة
- تدعيم الشراكة خاصة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي و مجال الإعاقة قصد تمكين الفئات المعنية من آليات الأدمج الاقتصادي
- استهداف النساء الأميات خاصة بالمناطق الداخلية والنائية والمرور من مرحلة التدريس البسيط (القراءة والكتابة) إلى مرحلة إكساب المهارات الحياتية (التكوين في الحرف) .

## 2.1 تقديم خارطة البرنامج :

يتميز برنامج النهوض الاجتماعي بتنوع هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

### ✓ الوحدات العملية المركزية:

- الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي
- المركز الوطني لتعليم الكبار
- المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة (8)
- المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية (10)
- مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي(24)

### ✓ الوحدات العملية الجهوية:

- أقسام النهوض الاجتماعي (25)

### ✓ الفاعلين العموميين:

- مركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة"
- الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
- الجمعيات العاملة في مجال الاجتماعي
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### - الهدف 1-3: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

- تقديم الهدف: ضمان توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل  
- تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1-3-1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة:

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع من نسبة إدماج العائلات الفقيرة المسجلة بسجل المعطيات الخاص بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل من خلال بعث موارد رزق لفائدتها المعوزة بالتنسيق مع أطراف الشراكة (وزارات – مجتمع مدني).

✓ إنجازات و تقديرات المؤشر 1-3-1:

### الجدول عدد 16: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.3

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%2	%1.64	%1.4	%0.35	%0.05	%	نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)

#### - تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2022-2024 ارتفاعا في نسبة الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للعائلات المعوزة وذلك من خلال ترفيع عدد المشاريع الموجهة لفائدتهم حيث من المرجح تطور النسبة من 1.4% سنة 2022 لتبلغ 2% سنة 2024 أي بتطور قدره 42.85%. ومن المزمع تدعيم هذا التوجه من خلال المصادقة على الأمر المنظم لهذه الآلية والذي سيسمح بتأطير و متابعة عملية اسناد مشاريع موارد الرزق على مستوى الوحدات العملياتية الجهوية مع التوجه نحو تدعيم استقلالية النساء الفقيرات وخاصة منهن المعيلات لأسر.

- تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 2-1-3: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية:

يهدف المؤشر إلى تدعيم إستهداف وتمكين النساء من العائلات المعوزة من المساعدات الاجتماعية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي باعتبارهن الأكثر تعرضاً لإنعكاسات الفقر .

✓ إنجازات و تقديرات المؤشر 2-1-3:

### الجدول عدد 17: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.3

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%64	%63	% 63	%62	% 61	%	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2024-2022 ارتفاعاً في نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية وذلك من خلال الترفيع في النسبة من 63% سنة 2022 لتبلغ 64% سنة 2024 أي بتطور قدره 1.58%.

- الهدف 2-3 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية

- تقديم الهدف: ضمان الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخاصة عبر جملة الآليات المتاحة ومن خلال شبكة الهياكل الاجتماعية

- تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1-2-3: : نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمرافق التربية المختصة):

يهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين (المسجلين بمرافق التربية المختصة) في إطار تفعيل أحكام القانون التوجيهي للأشخاص المعوقين.

✓ إنجازات و تقديرات المؤشر 1-2-3:

## الجدول عدد 18: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.3

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%18	%18	%17	%16	%14.8	%	نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجلين بمراكز التربية المختصة) (التربية المختصة)

### - تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2024-2022 ارتفاعا في نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجلين بمراكز التربية المختصة) وذلك من خلال الترفيع في النسبة من 17% سنة 2022 لتبلغ 18% سنة 2024 أي بتطور قدره 5.88% وذلك من خلال الترفيع في عدد المشاريع المسندة لمنظوري هاته المراكز في إطار برنامج بعث موارد الرزق للأشخاص ذوي الإعاقة.

### - الهدف 3-3: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية

- تقديم الهدف يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليل المعدل الوطني للامية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.  
كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

### - تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1-3-3: : النسبة العامة للامية:

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية على المستوى الوطني

✓ إنجازات و تقديرات المؤشر 1-3-3:

### الجدول عدد 19: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.3

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%16.5	%16,7	%17	%17,3	%17.62	%	النسبة العامة للأمية

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2024-2022 تراجعاً في النسبة العامة للأمية من 17% سنة 2022 لتبلغ 16.5% سنة 2024 أي بتراجع قدره 3% وذلك من العمل على مزيد استقطاب الأشخاص الأميين مع الترفيع في عدد أفواج الدراسة. علماً وأن مصالحي تعليم الكبار تعتمد في جزء هام من تدخلاتها على مساندة أطراف الشراكة .

- تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 2-3-3 : النسبة العامة للأمية:

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية لدى النساء على المستوى الوطني

✓ إنجازات و تقديرات المؤشر 2-3-3:

### الجدول عدد 20: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.3

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%22.1	%22.4	%22.7	%23.0	%23.2	%	نسبة الأمية عند النساء

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعكس التوقعات المدرجة للسنوات 2024-2022 تراجعاً في نسبة الأمية لدى النساء وذلك من المرور من 22.7% سنة 2022 إلى 22.1% سنة 2024 . وسيت العمل على تحقيق هذا التراجع من خلال برمجة تدخلات خصوصية تستهدف النساء خاصة في المناطق الريفية والداخلية.

## جدول عدد 21 :

## الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج النهوض الاجتماعي

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
<b>الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة</b>	<b>المؤشر 1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة</b> <b>المؤشر 2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية</b>	<b>1.4%</b>  <b>63%</b>	ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	41770	- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة - وضع مسألة الحد من الفقر والنفاد إلى الخدمات الصحية الجيدة والتعليم دون إقصاء أو تهميش ضمن التحديات الكبرى لتونس والالتزام بتحقيق الأهداف التي تضمنتها أجندا التنمية المستدامة 2030
			ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	841860	- بلورة آليات واضحة لرصد الفقر وإنتاج بيانات صحيحة وموثوق بها بما يمكن من وضع الحلول المناسبة للتخفيف من الفقر وزيادة الشفافية في تقديم المساعدات
			ن 3 : الشراكة مع الجمعيات	82315	- توظيف بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في التصرف واستهداف الفئات المعنية بمختلف المساعدات والتدخلات الاجتماعية
			ن 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	61646	- دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ذات القدرات الانتاجية -مزيد دعم المقاربة التشاركية وتعزيز جهود الحد من الفقر - تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بين البلدان للتخفيف من الفقر من خلال الاستفادة من الدعم الفني وانجاز البحوث والدراسات وبناء القدرات لوضع سياسات وبرامج ناجعة في مجال الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي. - وضع الإطار القانوني لبرنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة - تنفيذ برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة - المساهمة في استكمال عناصر مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والنظام المعلوماتي المعد للتصرف في برنامج الأمان الاجتماعي على غرار: *نظام صرف المنح والمساعدات، *منظومة مقاومة الغش ومنظومة الإعتراض *الخدمات الإلكترونية والخدمات عن بعد،



<p>*بطاقات العلاج الذكية أو البيومترية، *الحملات التحسيسية والخطة الاتصالية. - مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك والمساهمة في الحد من قضايا الطلاق من خلال تفعيل دور مؤسسة المصالح العائلي - العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الإسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة من خلال تنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي ويتمويل من إمارة موناكو من خلال دعم القدرات للأعوان العاملين بمركزي الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة وصفاقس - مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين - اعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي</p>					
<p>* الترفيع في الاعتماد الجملي المخصص لبعث موارد الرزق: - الترفيع في الاعتماد المخصص لكل مشروع، - العمل على تاهيل والرفع من قدرات الأخصائيين الاجتماعيين لمواكبة تطورات سوق الشغل ودراسة جدوى المشاريع (دورات تكوينية)، - التشجيع على احداث مشاريع جماعية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. * في إطار برنامج الایداع العائلي للأشخاص ذوي الاعاقة: - برمجة حملة تحسيسية لمزيد التعريف ببرنامج الایداع العائلي للأشخاص ذوي الاعاقة على مستوى موقع واب الوزارة، - تنظيم حلقات تدريبية لفائدة الأخصائيين الاجتماعيين قصد حثهم على مزيد التعريف بمزايا الایداع العائلي خاصة وان التوجه العام للوزارة بهدف التشجيع على الایداع اللامؤسستي. * في إطار برنامج الادمج المدرسي للأطفال ذوي الاعاقة: - التنسيق مع وزارة التربية فيما يخص الاقسام التحضيرية ومع وزارة المرأة فيما يخص رياض الأطفال ومع مراكز التربية المختصة وذلك لمزيد دعم الاستقلالية والاعداد للدمج المدرسي، - توحيد البرامج والوسائل البيداغوجية</p>	<p>4806  4404  36110</p>	<p>ن 4: التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية  ن 5: التكفل وإعادة تاهيل الأشخاص المعوقين  ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل</p>	<p>17%</p>	<p><u>المؤشر 1:</u> نسبة إدماج الأشخاص المعوقين</p>	<p><u>الهدف: المساهمة في</u> <u>الإدماج الاجتماعي</u> <u>والاقتصادي للفئات</u> <u>الهشة و ذات</u> <u>الاحتياجات الخصوصية</u></p>

المعتمدة داخل مراكز التربية المختصة بصفة تضمن تطوير معارف ومكتسبات الاطفال.					
<p>- إحداث 1000 مركز و 2000 فوج</p> <p>- استقطاب 20 ألف دارس ودارسة 80 % منهم نساء</p> <p>- تحرير 8.000 دارس ودارسة من الأمية</p> <p>- التعاقد مع 972 مدرسا ( 80 % منهم من حاملي الأستاذية أو شهادة معادلة )</p> <p>- تأمين حصص التعليم وحصص التواصل الاجتماعي وحصص التدريب على المهارات والتدريب على استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال محو الأمية</p> <p>- إنجاز الامتحانات الجهوية والامتحانات الوطنية للتحرر من الأمية</p> <p>- تأمين منح مديري مراكز التربية الاجتماعية</p> <p>- تأمين منحة مستلزمات العودة المدرسية ( المترسمون )</p> <p>- تأمين منح مديري المدارس الابتدائية</p> <p>- تأمين جوائز التميز لفائدة الجمعيات الداعمة للمركز الوطني لتعليم الكبار</p>	13650	ن 6: تعليم الكبار	17%  22.7%	<p><b>المؤشر 1:</b> النسبة العامة للأمية</p> <p><b>المؤشر 2:</b> نسبة الأمية عند النساء</p>	<b>الهدف: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية</b>
<p>- تحيين وتحسين الوسائل التعليمية وإنتاج وحدات تعليمية جديدة</p> <p>- الانطلاق في وضع منصة رقمية لمتابعة وتقييم برامج محو الأمية وتعليم الكبار</p> <p>- إنجاز دليل التصرف الإداري والمالي بالتنسيقيات الجهوية لتعليم الكبار</p> <p>- الانطلاق في تحيين وتطوير مناهج محو الأمية وتعليم الكبار</p> <p>- تحيين الحقيبة التعليمية الموجهة لذوي القدرات القرائية المحدودة</p> <p><b>* سيتم تمويل هذه الأنشطة من قبل أطراف الشراكة ( DVVI ) ( IFES )</b></p>					
1086560.6		المجموع			

## 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

### جدول عدد 22:

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الفاعل العمومي
2000	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تدعيم تدخلات المركز على مستوى الدراسات والبحث العلمي في مجال الإعاقة بهدف تدعيم تدخلاته و تثمين دوره في محيطه البحثي والمؤسستي</li> <li>- التكوين لفائدة المكونين و المتكونين و تنويع الورشات التكوينية</li> <li>- القيام بدراسة مسحية حول الإعاقة و الأشخاص المعوقين بالتنسيق مع الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي</li> </ul>	<u>مركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة"</u>
50000	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتم تقديم مشاريع الأنشطة و التدخلات المبرمجة من قبل الجمعيات في المجال ضمن الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الفنية المكلفة بالنظر في طلبات التمويل العمومي (في إطار بطاقات مشاريع/ اتفاقيات شراكة)</li> </ul>	<u>الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة</u>
2000	<ul style="list-style-type: none"> <li>وهي تتمحور أساسا حول تدخلات في صيغة مساعدات اجتماعية ، دورات تكوينية ، أنشطة ثقافية و اجتماعية إضافة إلى مطالب بعث موارد الرزق للفئات المستهدفة.</li> </ul>	<u>الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي</u>
46315	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اسناد مساعدات لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل</li> <li>- اسناد مساعدات بعنوان الاعياد والمناسبات الدينية</li> <li>- اسناد مساعدات بعنوان العودة المدرسية والجامعية</li> <li>- اسناد منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين</li> <li>- بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة</li> <li>- الموائد القارة للتضامن</li> <li>- التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي</li> <li>- اسناد منح لفائدة جمعيات ذات صبغة اجتماعية</li> </ul>	<u>الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي</u>

### 3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 توضيح

#### مببرات تطور الاعتمادات المرصودة :

جدول عدد 23 :

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
164796	156948	138430	132446	133708	نفقات التأجير
9657	9198	8666	8436	8469	نفقات التسيير
1152267	1097397	937565	820713	1394506	نفقات التدخلات
11241	6257	1900	4000	45033	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>1337960</b>	<b>1269800</b>	<b>1086561</b>	<b>965595</b>	<b>1541185</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>1339086</b>	<b>1270926</b>	<b>1087687</b>	<b>966721</b>	<b>1542311</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

شهدت اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي تطورا من 965.595 ألف دينار سنة 2021 إلى

1086.561 ألف دينار سنة 2022 أي بفارق 120.966 مليون دينار يمثل نسبة 12.53 % ويعود

ذلك إلى ترسيم اعتماد قدره 56 مليون دينار بعنوان منح للأطفال أقل من 6 سنوات من أبناء العائلات

الفقيرة ومحدودة الدخل في إطار قرض مسند من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والترفيح في عدد

المستفيدين من المنح المسندة للعائلات الفقيرة .

## البرنامج عدد 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

السيد سمير المسلماني

المدير العام للمتابعة والتخطيط في مجال الهجرة

طبقا لقرار السيد وزير الشؤون الاجتماعية

المؤرخ في 21 أكتوبر 2020

### 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

#### 1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

يتبوأ قطاع الهجرة والتونسيين بالخارج مكانة هامة ومحورية في تحديد السياسات العمومية ومخططات التنمية للبلاد التونسية لكونه يستهدف فئة التونسيين المقيمين بالخارج والذين يمثلون رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وهو ما يستوجب المحافظة على روابط هذه الفئة مع بلد المنشأ ومزيد تمتمينها.

و تركز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة التي تولي اهتماما خاصا للتونسيين المقيمين بالخارج وذلك من خلال دعم آليات ربط الصلة معهم وضمان الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وإشراكهم بشكل فعال في التحولات السياسية والاقتصادية للبلاد. كما تضمن هذه الإستراتيجية حماية حقوق المهاجرين فوق التراب التونسي استنادا لاحترام بلادنا للتعهدات والمواثيق الوطنية والدولية التي صادقت عليها في هذا المجال والتي تنسجم مع المبادئ الكونية لحقوق الإنسان. ومن أهم هذه المواثيق والتعهدات:

- ✓ دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 26 جانفي 2014 الذي ينص في فصله 26 على الحق في اللجوء السياسي طبق ما يضبطه القانون مع تحجير تسليم المتمتعين به
- ✓ أهداف التنمية المستدامة 2030 في علاقة بمحور الهجرة، حيث التزمت تونس كدولة رائدة في التحالف 8.7 باتخاذ الإجراءات الأنوية والفعالة للقضاء على العمل الجبري ولوضع حد

للعبودية الحديثة والإتجار بالبشر الذي يشمل المهاجرين والقضاء على كافة أشكال عمل الأطفال وذلك بتحقيق الأهداف التنموية التالية:

- **الهدف الثامن:** يتمحور حول مبدأ العمل اللائق للجميع والعمل الكامل و المنتج والنمو الاقتصادي المتصل والمشارك.

-**الهدف الخامس :** المساواة بين الجنسين والذي يهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص-

✓ **الهدف التاسع :** الحد من أوجه اللامساواة والذي يرمي إلى تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية

✓ **اتفاقية سنة 1951** المتعلقة بحماية اللاجئين وبروتوكول سنة 1967 المتمم لها.

✓ **اتفاق الشراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي** الممضى في مارس 2014.

✓ **الاتفاقيات المبرمة مع منظمة العمل الدولية،** حيث ارتفع عدد الاتفاقيات التي صادقت عليها تونس إلى حدود 65 اتفاقية بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل.

✓ **الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي** المبرمة مع العديد من الدول المستقبلية لليد العاملة التونسية بهدف حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج وحقوق أفراد أسرهم

✓ **الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتصلة بمكافحة الإتجار بالأشخاص** وخاصة الاتفاقية الأممية لمكافحة الجريمة المنظمة وبرتوكولها الإختياري لمنع وقمع ومعاينة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال.

ويتميز برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج بـ:

✓ **استهداف فئة ذات خصوصيات هامة،** إذ يقم حوالي 10 % من التونسيين بالمهجر سواء في إطار العمل أو الدراسة أو ضمن التجمعات الأسرية.

✓ **نوعية التدخلات و مراوحتها بين :**

**الجانب الاجتماعي:** الذي يركز أساسا على الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الوضعيات الخاصة (أمهات معيلات لأسر ، وضعيات هشّة، حالات العنف ..)

**والجانب الثقافي :** الذي يرمي إلى تعزيز الروابط مع الوطن الأم عبر تدخلات و أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية على غرار تعليم اللغة العربية ، تنظيم التظاهرات الثقافية و الرحلات الإستطلاعية والمصائف لفائدة أبناء المهاجرين،

✓ تنوع وتكامل شبكة المتدخلين الاجتماعيين

✓ تعدد الهياكل المتدخلة في القطاع

✓ مساهمة المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال الهجرة واللجوء إضافة إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة على غرار المنظمة الدولية للهجرة و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تمويل وتنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في هذا الإطار.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

✓ عدم ملاءمة أنشطة المراكز الاجتماعية و الثقافية بالخارج لمشاغل و تطلعات مختلف شرائح الجالية وخاصة الشباب من الجيلين الثالث و الرابع وهو ما يتطلب تقييما جديا وبصفة تشاركية لهذه الأنشطة قصد تطويرها نوعيا و إعادة النظر في مضامينها في اتجاه التعريف بالمخزون الثقافي والحضاري لتونس إضافة إلى مراجعة منهجية برنامج تدريس اللغة العربية لفائدة أبناء التونسيين بالخارج.

✓ النقص في عدد المتدخلين الاجتماعيين بمختلف البلدان التي يتواجد بها أفراد الجالية وهو ما يتطلب توفير الإمكانيات المادية الضرورية لتوسيع شبكة الملحقين الاجتماعيين خصوصا أن هناك توجهها نحو نقل مركز ثقل ديوان التونسيين بالخارج إلى مكان تواجد الجالية التونسية بالخارج.

✓ وجود إشكاليات قانونية تعيق تركيز المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج مما يتطلب العمل على مراجعة بعض الفصول الواردة بالقانون المحدث له عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016.

✓ ضرورة إعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج بدءا بتحيين الأمر المحدث له وهيكله التنظيمي حتى تتمكن من مواكبة التحولات العميقة و المتسارعة في مجال الهجرة على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية. و قد تم إعداد مشروع في الغرض وإرساله إلى كافة الهياكل المعنية والمتدخلة لإبداء الرأي.

وتهدف استراتيجية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى :

✓ إشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحداث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل الوطن بما يساهم في تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،

✓ ربط الصلة مع التونسيين المقيمين في الخارج ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والأنشطة التي تشرف عليها و توطئها شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع

العمل على مزيد دعم العنصر البشري الموضوع على ذمة هذه المراكز كميا و نوعيا و  
الحرص على تطوير و تنويع أنشطتها.

## 2.1 تقديم خارطة البرنامج :

✓ الوحدات العملياتية المركزية:

- الادارة العامة للتخطيط والمتابعة في مجال الهجرة و الادارة العامة للتعاون الدولي  
في مجال الهجرة

- المرصد الوطني للهجرة

- المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج

✓ الفاعلين العموميين:

- ديوان التونسيين بالخارج

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

- الهدف 1-4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية:  
- تقديم الهدف يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من  
العملة الصعبة المحولة إلى تونس  
- تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1-1-4: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية:

✓ المؤشر 2-1-4: نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية:

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيين و التونسيات بالخارج في عملية التنمية داخل ارض  
الوطن من خلال العمل مع جميع الأطراف المتدخلة لاتخاذ الإجراءات و الآليات الكفيلة بتشجيعهم  
وتحفيزهم.

✓ انجازات و تقديرات المؤشرات:



## الجدول عدد 24: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.4

التقديرات			2021	الإنجازات	الو حدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%9.5	%8.5	%7	%6.5	%7.7	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية
%1.8	%1.5	%1.2	%0.8	%0.8	%	نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

### - تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

تعتبر نسبة تدرج و تطور مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الإستثمارية خلال السنوات الأخيرة والتي لم تتجاوز حدود النقطة الواحدة سنويا ضعيفة وذلك للإعتبارات التالية:

-التداعيات السلبية لجائحة كورونا على نسق الإستثمار بصفة عامة خلال سنتي 2020 و 2021 .

-محدودية فاعلية الإمتيازات الجبائية الجاري بها العمل لفائدة المستثمرين التونسيين المقيمين بالخارج وضرورة دعمها بإجراءات أكثر تحفيز إضافة إلى ضرورة العمل على مزيد تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث المشاريع.

- ضعف مساهمة الهياكل الإدارية المتدخلة على غرار وكالة النهوض بالإستثمارات والتجديد، وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية ، البنك المركزي التونسي ..... في تطوير هذه النسب عبر التدخلات المباشرة و غير المباشرة في مجال الإستثمار والتحويلات المالية.

-مزيد تخفيض كلفة التحويلات المالية المتأتية من التونسيين المقيمين بالخارج.

-تكثيف اللقاءات بالكفاءات و رجال الأعمال و ممثلي الجمعيات التونسية الناشطة بالمهجر قصد التعريف بالإمتيازات الجبائية والإنصات إلى مقترحاتهم في الغرض.

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة التونسيات المقيمات بالخارج في مجال الإستثمار داخل أرض الوطن فإن تطوير هذا المؤشر يتطلب إرساء امتيازات خصوصية لفائدتهن قصد التحفيز على اقتحام هذا المجال.

### - الهدف 4-2 : تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:

- تقديم الهدف يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.

- عدد الوافدين التونسيين من مختلف شرائح الجالية على دار التونسي والمنتفعين بخدماتها.

- تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 4-2-1: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج بخدمات المراكز الاجتماعية و الثقافية.

يهدف المؤشر لمتابعة الاستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج

✓ انجازات و تقديرات المؤشر 4-2-1:

#### الجدول عدد 25: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.4

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%65	% 60	% 50	%45	%40	%	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.

- تحليل وتوضيح تقدير المؤشرات على مدى ثلاث سنوات:

كان لتفشي جائحة كورونا أثارا سلبية على عدد رواد المراكز الاجتماعية و الثقافية خلال سنتي 2020 و 2021 نتيجة إقرار عدة إجراءات استثنائية والتي من ضمنها الحجر الصحي العام و الموجه التي اعتمدها جل دول الإقامة لفترات متفاوتة إضافة إلى عدم تنظيم أنشطة اجتماعية و ثقافية بصفة حظورية واستبدالها بتظاهرات عن طريق وسائل التواصل الحديثة.

إلا أن هذا الظرف الإستثنائي لا يمكنه حجب النقائص المتعددة التي تشكو منها المراكز الاجتماعية والثقافية على مستوى الأنشطة والبرامج التي تقترحها على روادها والتي لا تشجع بعض الفئات على الإنخراط فيها مما يحتم الشروع في مراجعة في العمق لأنشطة هذه المراكز .

و تقر كل المؤشرات بأن نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج في علاقة بأنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية تبقى ضعيفة و دون المأمول. ويسعى ديوان التونسيين بالخارج استنادا إلى النسب المشار إليها إلى تفعيل عديد الإجراءات مستقبلا قصد معالجة مواطن الخلل المتمثلة أساسا في:

-النقص في الموارد البشرية والمالية الموضوعة على ذمة هذه المراكز لتأدية المهمة الموكولة لها في أحسن الظروف.

-عدم ملاءمة الأنشطة التي تشرف عليها المراكز لاجتماعية و الثقافية مع رغبات وتطلعات شرائح واسعة من الجالية وخصوصا من الجيلين الثالث و الرابع.

-عدم تفعيل قرار إرساء فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة وتركيز سياسة اتصالية في الغرض.

جدول عدد 26 :**الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج**

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
<b>الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية</b>	المؤشر 1 : نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%7	ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	1612	* تنظيم تظاهرات و لقاءات بالجمالية التونسية بالمهجر قصد تحفيزها على القيام بالإستثمارات والتحويلات المالية داخل الوطن.
	المؤشر 2 : نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%1.2	ن 2 : البحوث في مجال الهجرة	100	*الشروع في إرساء نظام معلوماتي مندمج بالمرصد الوطني للهجرة * تركيز بنك معطيات خاص بالهجرة والتونسيين بالخارج على ضوء نتائج المسح الميداني حول الهجرة الدولية (جوان 2020-أكتوبر 2021).
<b>الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج</b>	المؤشر 3: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.	%50	ن 3: الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج	28660	*إعداد استبيانات لتحديد نسبة الرضا بصورة موضوعية، توضع على ذمة الجالية: -بالمراكز الاجتماعية والثقافية -بالبوخر و بنقاط العبور البرية والجوية التي يتواجد بها ممثلين عن الديوان عند العودة الصيفية للجالية. *إرساء فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة. * إنجاز تطبيق معلوماتية لتوثيق ورقمنة التدخلات الاجتماعية بالخارج.
			<b>المجموع</b>	<b>30372</b>	

## 3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

جدول عدد 27 :

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
ديوان التونسيين بالخارج	<ul style="list-style-type: none"><li>- إعادة هيكلة الديوان و نقل ثقله إلى أماكن تواجد الجالية التونسية بالخارج.</li><li>- إحداث منصة للتكوين و الرسكلة عن بعد موجهة للملحقين الاجتماعيين و مديري المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج.</li><li>- إطلاق حوار تشاركي بين مختلف الهياكل المتدخلة بما فيها جمعيات التونسيين بالخارج وبقية تمثيلات الجالية قصد وضع الآليات الكفيلة بتطوير نشاط المراكز الاجتماعية والثقافية.</li><li>- تركيز منصة للكفات و الجمعيات التونسية الناشطة بالخارج تحتوي على قاعدة معطيات يتم تحيينها بصفة دورية</li><li>- تركيز منصة لتعليم اللغة العربية عن بعد لفائدة أبناء التونسيين المقيمين بالخارج</li><li>- توسيع شبكة الملحقين الاجتماعيين</li><li>- الزيادة في عدد المراكز الاجتماعية والثقافية و تطوير أنشطتها.</li><li>- التكتيف من الملتقيات و الندوات الموجهة للتحفيز على الإستثمار في بلد المنشأ.</li></ul>	28261

### 3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 :

جدول عدد 28 :

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
29029	27646,5	25570	24630	22124	نفقات التأجير
4114	3918	3392	3692	2584	نفقات التسيير
16655	1585,5	1380	1510	3578	نفقات التدخلات
-	-	30	10		نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>34808</b>	<b>33150</b>	<b>30372</b>	<b>29842</b>	<b>28255</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>34808</b>	<b>33150</b>	<b>30372</b>	<b>29842</b>	<b>28255</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

شهدت اعتمادات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج تطورا ب 530 ألف دينار يمثل نسبة 1.78

% يرجع أساسا إلى التطور في حجم منحة الدولة بعنوان التأجير المسندة إلى ديوان التونسيين بالخارج مقابل تخفيض في نفقات التسيير والتدخلات ناجم عن التقليل في منحة الدولة المسندة للمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

### السيدة آمال خليل

### المديرة العامة للمصالح المشتركة

## 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

### 1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

ويتميز برنامج القيادة و المساندة بـ:

- ✓ تفرعاته الجهوية (24 برنامج فرعي جهوي: الدعم الامحوري) المتمثلة في الإدارات الجهوية والتي تتولى مساندة تدخلات المهمة على مستوى الجهات و تنفيذ تعهدات البرامج الفنية (التصرف الإداري والمالي).
- ✓ تنوع الوحدات العملية المركزية (مصالح الإشراف و القيادة على مستوى الديوان) والإشراف على المؤسسات (إشراف مزدوج في قطاع التعليم العالي).
- ✓ تطوير أساليب التصرف الإداري و المالي من خلال اعتماد أساليب العمل والتكوين عن بعد.
- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية-التصرف في المقرات والتجهيزات-تطبيقة تفقد الشغل-التبادل البيئي للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الجباية- النقل البري...
- ✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لابس" للتأمين على المرض وبطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

- غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :
- ✓ عدم وجود مندوبيات جهوية مما يخلق إشكاليات على مستوى المرونة في التصرف في الاعتمادات (اعتمادات مفوضة)
  - ✓ عدم توفر إطارات مكلفين بالمتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج
  - ✓ ضعف الموارد المادية و البشرية.
  - ✓ غياب أدلة الإجراءات في التصرف الإداري والمالي.
  - ✓ الضعف على مستوى متابعة إجراءات تنفيذ الميزانية حيث تم تسجيل نقص في عملية متابعة صرف الاعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الأجال إضافة إلى عدم دقة التقديرات وتوزيع الاعتمادات بين الفقرات مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتنقيص والزيادة في نفس الفقرات.

وتترجم استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة الموارد المتاحة
- ✓ تدعيم إستقلالية التصرف في الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

## 2.1 تقديم خارطة البرنامج :

يتميز برنامج القيادة والمساندة بتعدد هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

### ✓ الوحدات العملياتية المركزية:

- الديوان
- الإدارات العامة : الإدارة العامة للمصالح المشتركة، الإدارة العامة للإحصاء والتحليل والتخطيط الاستراتيجي، وحدة تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات، الإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات و مكتب اللجنة القارة للصفقات العمومية
- المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
- المعهد العالي للتربية المختصة

### ✓ الوحدات العملياتية الجهوية:

- الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية (وحدات المصالح المشتركة، وحدات الاعلامية، وحدات التوثيق) (24)

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء :

#### - الهدف 1-9: التحكم في كتلة الأجور:

- تقديم الهدف يندرج في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير

#### - تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1-1-9: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:

يهدف المؤشر لمتابعة تطور الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة لبيان مدى

صحة التقديرات عند الإعداد لمشروع الميزانية للمهمة

✓ انجازات و تقديرات المؤشر 1-1-9:



## الجدول عدد 29 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.9

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%100.09	%100.26	%100.6	101.99%	%105.89	نسبة	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)
283.000.000	270.000.000	258.000.000	208.398.164	217.750.398	أ.د.	كتلة الاجور المنجزة
282.741.000	269.277.000	256.455.000	204.311.926	205.630.000	أ.د.	كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلي

### - الهدف 2-9 : فاعلية برنامج القيادة:

- تقديم الهدف يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات

- تقديم المؤشرات:

✓ المؤشر 1-2-9: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:

يهدف المؤشر لمتابعة تطور نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

✓ انجازات و تقديرات المؤشر 1-2-9:

### الجدول عدد 30: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.9

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2024	2023	2022		2020		
%3.33	%3.4	%3.36	%4.23	%2.08	%	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة
88.231.158	85.730.150	80.662.000	82.770.179	55.713.000	أ.د.	ميزانية برنامج القيادة والمساندة
2647.180.561	2518.326.573	2394.549.555	1955.000.000	2677.925.000	أ.د.	ميزانية المهمة

تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :جدول عدد 31 :**الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة**

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
<u>الهدف: التحكم في كتلة الاجور</u>	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسوم بقانون المالية الأصلي)		ن 1 : القيادة	260	- تركيز منظومة للرقابة الداخلية - تركيز منظومة لرقابة التصرف - حوكمة التصرف في هياكل الوزارة
			ن 2 : التصرف في الموارد البشرية	21036	- تفعيل التطبيقية الاعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان بما يمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب و توفير معطيات إحصائية في الغرض - الإعداد لصياغة مخطط مرجعي للتوزيع الوظيفي للأعوان
<u>الهدف: فاعلية برنامج القيادة والمساندة</u>	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة		ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	21292	- تفعيل التطبيقية الاعلامية المتعلقة بالتصرف في المعدات والبنائات - إعداد أدلة الاجراءات
			ن 4 : التعليم العالي	5710	- الشراكة مع القطاع الخاص والجمعياتي لتسهيل إدماجهم - العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني - تركيز خلية متابعة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة - مراجعة برامج و شعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية
			ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	21991	- تحسيس المتدخلين بضرورة ترشيد النفقات وإحكام التصرف فيها
			<b>المجموع</b>	<b>70294</b>	

### 3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 :

جدول عدد 32 :

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2022)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2024	تقديرات 2023	تقديرات 2022	ق م 2021	إنجازات 2020	البيان
62732	59745	46450	62186	41508	نفقات التأجير
7895	75190	6894	6287	5748	نفقات التسيير
6044	5756	4450	4937	3504	نفقات التدخلات
11560	12710	12500	9360	4953	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
<b>88231</b>	<b>85730</b>	<b>70294</b>	<b>82770</b>	<b>55713</b>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<b>88291</b>	<b>85790</b>	<b>70362</b>	<b>82838</b>	<b>55781</b>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

سجلت اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي انخفاضا قدره 12476 ألف ديناراً مقارنة بسنة 2021 مرده أساسا التخفيض في نفقات التأجير على أساس إنجازات سنة 2021 والتعديلات المدرجة في إطار قانون المالية التعديلي لسنة 2021 في إطار تحيين توزيع الأعوان حسب البرامج وتحيين الانعكاس المالي المرتبط بها.

# الملاحق

- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

رمز المؤشر : 1-1-1

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان توفر شروط العمل اللائق
2. تعريف المؤشر: تنقل أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): القيمة A / القيمة B

$A = \text{عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل} + \text{عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل} / 2$

$B = \text{عدد العمال الجملي على المستوى الوطني حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء}$

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقة زيارة -الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.
4. تاريخ توفّر المؤشر : موفى كل شهر / كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>1</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 55% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

<sup>1</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
%55	%52	%49	%41.5	%55.2	%	نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد
%29	%28	%26	%20.83	%26.49	%	مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل
%26	%24	%23	%20.67	%28.71	%	مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية
696000	672000	624000	500000	519975	عامل	عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد الشغل
624000	576000	552000	496000	*985.848	عامل	عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد طب الشغل
1320000	1248000	1035000	996000	1505823	عامل	عدد العمال الجملي على المستوى الوطني

\* عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد طب الشغل سجل ارتفاعا هاما سنة 2020 وذلك يعود الى التكتيف من زيارات تفسير البروتوكولات الصحية وزيارات التوعية لتجنب العدوى بفيروس كوفيد 19 وزيارات مراقبة تطبيق البروتوكولات الصحية وزيارات متابعة تطبيق إجراءات التوقي من فيروس كوفيد 19.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

كانت سنة 2020 سنة استثنائية جراء تفشي فيروس كوفيد19 مما أدى الى ارتفاع عدد العملة المشمولين بالزيارة وعدد زيارات المراقبة وخاصة في مجال تفقد طب الشغل. ويعود ذلك الى ان زيارات المراقبة لم تشمل المنحى التقليدي لها فحسب (مراقبة تطبيق تشريع العمل) بل واكبت الظرف الصحي الطارئ والمستجد الذي فرض على واقع العمل والمؤسسات فوجدناها تارة تكون زيارات تفقد مهمتها التفسير والتوعية (تفسير البروتوكولات الصحية) وطورا زيارات هادفة لمراقبة مدى تطبيق الإجراءات الصحية المفروضة والالتزام بما ورد بالبروتوكولات الصحية. ويتم العمل انطلاقا من سنة 2021 على توجيه زيارات التفقد من قبل هياكل تفقد الشغل والتفقد الطبي للشغل إلى مراقبة احترام تشريع الشغل داخل المؤسسة حتى يتسنى المساهمة في الحد من نزاعات الشغل الجماعية وذلك عبر الترفيع من عدد زيارات التفقد واستهداف عدد هام من الأجراء المشمولين بهاته الزيارات

## 3. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

✓ نقص عدد المتفقدين حيث لم يقع تعويض المحالين على التقاعد إضافة الى الالتزام بقرارات الحكومة بالعمل بثلاث الاعوان في الإدارة لتجنب عدوى فيروس كوفيد19.

✓ غياب قاعدة بيانات خاصة بتفقدات الشغل وتفقديات طب الشغل ويعود ذلك الى عدم اعتماد وسائل عمل رقمية متطورة.

✓ غياب التنسيق بين المؤسسات التي تتقاطع في المهام مع مهام متفقدى الشغل والأطباء متفقدى الشغل (المراقبة) من ذلك مؤسسات صناديق الضمان الاجتماعى ومصالح الديوانة وغيرها خاصة فى ما يخص قواعد بيانات بما من شأنه ان يسهل تبادل معطيات حول المؤسسات وعملتهم والحصول عليها بطريقة اسرع وانجع (خاصة فى زمن الجائحة).

✓ نقص فى عدد الأطباء متفقدى الشغل واختلال فى توزيعهم على كامل الجهات + نقص فى تقنيى الصحة والسلامة المهنية بأقسام تفقديات طب الشغل.

✓ نقص وسائل العمل من ذلك نقص فى السيارات ونقص فى التجهيزات الفنية فى مجال طب الشغل ونقص فى المواد المكتبية وفى الحواسيب المخصصة للعمل خاصة ابان الحجر الصحى الشامل الذى فرض العمل عن بعد وبالتالي الحاجة الى حواسيب محمولة حتى يتسنى تحسين تدفق المعلومات بين الإدارات الجهوية والإدارات المركزية.

✓ كميات البنزين المخصصة لسيارات اقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية غير كافية

✓ عدم وجود وحدات محلية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية بالمناطق الصناعية الكبرى.

✓ عدم وجود تطبيق إعلامية لرقمنة نشاط هياكل تفقدطب الشغل والسلامة المهنية.



**- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج الضمان الاجتماعي**

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

رمز المؤشر : 1-1-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. تعريف المؤشر: مقارنة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): الأعباء/ المداخيل
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القوائم المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والميزانيات التقديرية
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>2</sup> (Valeur cible de l'indicateur): انظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2021	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
						الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
% 144	% 145	% 143	% 117	% 127	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق

<sup>2</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

% 178	% 179	% 176	% 145	% 157	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل الخاصة بفرع الجرايات
						الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية
%128,1	% 124,2	% 120,2	% 117,3	% 114,26	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل لمجموع الصندوق
%127,5	% 123,8	% 120,5	% 117,9	% 114.76	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل الخاصة بفرع الجرايات
						الصندوق الوطني للتأمين على المرض
%85	%84,57	%83,04	%81,92	%77,38	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل لمجموع الصندوق
%92	%91,14	%89,9	%88,68	% 82,16	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمدخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تبين الأرقام المسجلة بخصوص نسب التوازن بين الأعباء والمدخيل الصعوبات المالية التي يعرفها كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خاصة على مستوى أنظمة التقاعد وهو ما انعكس سلبا على الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الذي ولئن سجل محاسبيا نتائج ايجابية، فإنه يعاني من ضغوطات حادة على مستوى السيولة نتيجة تخلف صندوق الضمان الاجتماعي عن تحويل مستحقته من الاشتراكات.

وقد ساهمت جملة من العوامل الهيكلية في اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص سواء منها المتصلة بالخصائص الفنية للأنظمة الحالية للتقاعد والتشريع المرتبط بعناصرها ومقوماتها الأساسية أو تلك المتصلة بعوامل خارجية موضوعية على غرار العوامل الديمغرافية والظرف الاقتصادي.

### ❖ بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

بلغت نسبة التوازن الجملي للصندوق (الأعباء/ المدخيل) 127 % سنة 2020 وذلك نتيجة ارتفاع الأعباء بنسق أرفع من تطور الإيرادات. ومن المنتظر أن يتفاقم هذا الاختلال خلال السنوات القادمة ليلعب حسب التقديرات الأولية أكثر من 143 % سنة 2022 في صورة عدم دخول إصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي حيز التطبيق وتواصل التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19. أما بالنسبة لفرع الجرايات، فقد سجل بدوره اختلالا كبيرا على مستوى نسبة التوازن المالي التي بلغت 157% في موفى سنة 2020 و ذلك نتيجة ارتفاع أعباء الجرايات بنسق أرفع من تطور الإيرادات. ومن المنتظر أن يتواصل هذا الاختلال خلال سنة 2022 والسنوات التي تليها ليلعب حسب التقديرات الأولية أكثر من 176 % وذلك نتيجة تواصل ارتفاع أعباء الجرايات بنسق أسرع (12%) مقارنة بالموارد.

## ❖ بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

بلغت نسبة التوازن الجملي للصندوق (الأعباء/ المداخل) 114,2 % في موفى سنة 2020 وذلك بفعل اكتمال المفعول المالي الايجابي للإجراءات المتخذة صلب القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أبريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي. ومن المنتظر أن يشهد الصندوق بداية من سنة 2022 اختلالا أكبر بين الأعباء والمداخل يتراوح بين 120,2 % سنة 2002 و 128,1 % سنة 2024. ومن المنتظر أن يسجل فرع الجرايات نفس المنحى.

## ❖ بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض

واصل الصندوق تسجيل توازنا محاسبيا بين الأعباء والمداخل حيث بلغت نسبة التوازن الجملي للصندوق 77,4 % سنة 2020 (1,82 % على مستوى نظام التأمين على المرض).

ومن المنتظر أن يواصل الصندوق تحقيق توازنا بين الأعباء والمداخل خلال السنوات المقبلة إلا أن ذلك لا يعكس حجم الضغوطات المالية الكبرى التي يشهدها الصندوق خاصة على مستوى السيولة المالية المتوفرة.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر:

- تأثير الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية مما أدى إلى تفاقم ديونها ومواجهتها عديد الصعوبات للإيفاء بالتزاماتها
- ضرورة استكمال الدراسات الفنية والأعمال المتعلقة بإرساء صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستخلاص

رمز المؤشر : 2-1-2

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. تعريف المؤشر: يساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. تاريخ توفّر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>3</sup> (Valeur cible de l'indicateur): انظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

### III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات
------------------	--------	-----------	------	-----------

<sup>3</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2024	2023	2022		2020		
						نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية
% 91	% 90,5	% 90	% 85	% 88,6	%	• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي
% 52	% 51	% 50	% 45	% 47,9	%	• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
%21	%20	%17	%13	%19	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسب الاستخلاص سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو بعنوان الثلاثيات الفارطة انخفاضا ملحوظا حيث بلغت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي 85% في موفى سنة 2021 مقابل 88.6% سنة 2020. كما انخفضت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي لتبلغ 45% سنة 2021 مقابل 47.9% سنة 2020. كما لم تتجاوز نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة 19% خلال نفس السنة. ويعزى هذا التراجع على مستوى الاستخلاص بالأساس الى التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد- 19. ومن المنتظر أن يسترد نسق الاستخلاص بعضا من عافيته بداية من سنة 2022.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- التهرب الاجتماعي و عدم تسوية عديد المؤسسات الاقتصادية لتعهداتها تجاه الصناديق الاجتماعية

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الاجتماعية

رمز المؤشر : 1-2-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التغطية الاجتماعية
2. تعريف المؤشر: نسبة العمال المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية) / عدد السكان المشتغلين ( بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم )
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>4</sup> (Valeur cible de l'indicateur): أنظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
% 82	% 81,5	% 81	% 83	% 81,42	%	- نظام الأجراء غير الفلاحيين
% 12	% 11	% 10	% 12	% 10,38	%	- نظام الأجراء الفلاحيين
% 93	% 92,5	% 92	% 98	% 98,36	%	- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن
% 81	% 80,5	% 80	% 70	% 76,09	%	- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين

<sup>4</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

% 82	% 81,5	% 81	% 85	% 82,46	%	- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون
% 82	% 81	% 80	% 79,4	% 79,44	%	المجموع

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

انخفضت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص لتبلغ 79,44% في موفى سنة 2020 وذلك أساسا نتيجة التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19. وقد شمل هذا التراجع جميع أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص. وتبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

ومن المنتظر أن تشهد نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية تحسنا طفيفا بداية من سنة 2022.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تمدد القطاع غير المهيكل و عدم خضوع العاملين به للتغطية الاجتماعية



# بطاقة مؤشر الأداء: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

رمز المؤشر : 1-3-2

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
2. تعريف المؤشر: متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : تختلف حسب الخدمة المقدمة
2. وحدة المؤشر : عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الصناديق الإجتماعية
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: أنظر الجدول الموالي
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

## 7. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2024	2023	2022		2020		
						الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
30	35	38	42	42	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشبخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (اليوم) (1)
						الصندوق الوطني للتقاعد والحبطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)
29%	29%	90%	89%	76 %	%	إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمتدبين الجدد (1-2)
99 %	99 %	99 %	99 %	97,2 %	%	تصفية ملفات جرايات التقاعد (2)
99%	99%	98%	97%	43,9 %	%	تصفية ملفات جرايات الترميل (2)

49%	29%	90%	89%	80,7 %	%	تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)
						الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
35	35	35	30	30.1	يوم	أجل استرجاع المصاريف (3) (باليوم)
						أجل خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)
100	100	100	90	118	يوم	● خلاص أتعاب الأطباء
90	90	90	70	89	يوم	● خلاص الصيدلة
115	115	110	90	99	يوم	● خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
						أجل التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)
10,2	8,2	10,2	11,2	11,5	يوم	● التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
18	16	18	20	37,3	يوم	● زرع الكلى
10	7,4	9,4	10,4	11,73	يوم	● زرع النخاع الشوكي
8	9,5	11,5	12,5	14,14	يوم	● التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرابين والتكفل بالأشعة على عضلات القلب
10	7	7	7	8,45	يوم	● تفتيت حصى الكلى
10	10,4	11,4	12,4	14,78	يوم	● السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
من 5 الى 40	من 5 الى 30	من 5 الى 40	من 5 الى 50	من 64.5 الى 07.54 يوم	يوم	● التكفل بمصاريف الالات الطبية
11	7,5	8,5	9,5	10,49	يوم	● تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
16	13	15	17	16,88	يوم	● التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

(\*) تقديرات

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الأجل مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(1-2): كيفية احتساب الأجل: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(4-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع

مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

### ❖ بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

بلغت آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة 42 يوما سنة 2020 ومن المنتظر أن تتحسن هذه الآجال لتبلغ 38 يوم سنة 2022 و30 يوم سنة 2024.

### ❖ بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية:

يتم إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمتدبين الجدد في الآجال المحددة في 76% من الحالات سنة 2020. كما بلغت نسبة الملفات التي تتم تصفيتهما في الآجال 97,2 % بالنسبة لجرايات التقاعد و93,4 % بالنسبة لجرايات الأرامل و80,7 % بالنسبة للجرايات الوقتية للأيتام. ومن المنتظر أن تسجل نسب تصفية الملفات في الآجال المحددة تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2022.

### ❖ بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض:

ارتفعت آجال استرجاع المصاريف سنة 2020 لتبلغ 36 يوم مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2019. أما بخصوص آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية فقد شهدت بدورها ارتفاعا مقارنة بما تم تسجيله سنة 2019 باستثناء آجال خلاص أخصائي العلاج الطبيعي التي شهدت تحسنا حيث بلغت 99 يوما سنة 2020 مقابل 105 يوم سنة 2019. وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد شهدت عموما سنة 2020 ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2019. ويعزى ارتفاع آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية و آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة الى الضغوطات التي يشهدها الصندوق الوطني للتأمين على المرض على مستوى السيولة المالية المتوفرة نتيجة تخلف صندوقي الضمان الاجتماعي عن تحويل كامل منابه من الاشتراكات الراجعة إليه.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ضرورة مراجعة نظام التأمين على المرض لتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين ومستجدات الوضع الصحي بالبلاد

- الصعوبات على مستوى تبادل المعطيات بين مختلف المتدخلين (على المستوى الأفقي والعمودي) وضرورة تدعيم لامركزية التصرف

**- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج النهوض الاجتماعي**

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

رمز المؤشر : 1-3-1

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. تعريف المؤشر: يمكن المؤشر من متابعة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الامان الاجتماعي
4. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>5</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 2% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
%2	%1.64	% 1.4	%0.35	%0.05	%	نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

<sup>5</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

تم اعتماد المؤشر نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة ، و يرمي المؤشر إلى تدعيم الجهود الرامية إلى تطوير التدخلات الاجتماعية والانتقال من مرحلة الدولة الكافلة إلى حث معيلي الأسر المعوزة القادرين على العمل على بعث موارد الرزق و ضمان استقلاليتهم الاقتصادية وادماجهم الاجتماعي . كما يرمي المؤشر إلى استهداف النساء ربات الأسر واللاتي يشكلن عدد هام من المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية. ومن المبرمج الترفيع في نسب الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من 0.35% سنة 2021 إلى 2 % سنة 2024 . وذلك من خلال رصد اعتمادات ضمن ميزانية البرنامج بعنوان بعث موارد رزق لفائدة العائلات المعوزة يتم توزيعها وفقا للأولويات على مستوى الجهوي (تسند التمويلات وفقا لقرارات اللجان الجهوية المختصة).

### 3. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم استكمال مشروع تحيين سجل الفقر والبدء في استغلال مخرجاته
- عدم توفر معطيات و دراسات دقيقة بخصوص الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المعنية
- عدم توفر تكوين خصوصي للعاملين في القطاع الاجتماعي في مجال بعث و تقييم ومتابعة المشاريع
- تأثيرات العوامل الجغرافية و الاجتماعية على نوعية و نسق بعث المشاريع (خصوصية المناطق الداخلية ، الوضعية العائلية ، سن المعنيين والمستوى التعليمي...)

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

رمز المؤشر : 1-1-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. تعريف المؤشر: يرمي هذا المؤشر لاحتساب نسبة النساء المعوزات المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية واللاتي يمثلن فئة هشّة ذات خصوصية (أرامل ، معيلات لأسر...)
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء المنتفعات بالمساعدات/ العدد الجملي للمنتفعين
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الأمان الاجتماعي
4. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>6</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 64% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
%64	%63	% 63	62%	61%	%	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

<sup>6</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

تم اعتماد المؤشر نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية من خلال احتساب نسبة النساء المتمتعات بالمساعدات الاجتماعية (PNAFN) مقارنة بالنسبة العامة للمنتفعين، حيث تشكل النساء الفقيرات المعيلات لأسر نسبة كبيرة من عدد المنتفعين (أرامل ، مسنات...) والفئة الأكثر هشاشة وعرضة لتأثيرات الفقر . و يرمي المؤشر للترفيف من نسبة المساعدات الموجهة لهذه الفئة من 61% سنة 2020 إلى 64 % سنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 4.9%.

### 3. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم استكمال مشروع تحيين سجل الفقر والبدء في استغلال مخرجاته
- عدم وجود تدخلات تستهدف مباشرة الفئات المعنية (actions sexo-spécifiques)



# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين

رمز المؤشر : 1-2-3

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية
2. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى الرّفْع من مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية المقّدمة بمراكز التربية المختصة للنهوض بالإدماج الإقتصادي والاجتماعي للأطفال و الشبّان المسجلين بها.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأشخاص المدمجين مقارنة بالعدد الجملي للمنتفعين بخدمات مراكز التربية المختصة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل.
4. تاريخ توفر المؤشر : الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>7</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 18% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
18%	18%	17%	16%	14.8%	%	نسبة إدماج الأشخاص المعوقين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

<sup>7</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

يرمي هذا المؤشر إلى الرّفْع من مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية و التكوينية المقدّمة بمراكز التربية المختصة بما يدعم عملية الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لمنظوري هذه المراكز وذلك خاصة في إطار تطوير الشراكة مع القطاع الخاص و المجتمع المدني. و من المزمع الترفيع في نسبة الإدماج لهذه الفئة من 16% سنة 2021 إلى 18 % سنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 12.5%.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف البرامج الهادفة للإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة
- عدم توفر معطيات إحصائية حول الأشخاص ذوي الإعاقة
- عدم وجود مراكز عمومية لمرض التوحد
- ضعف نسبة التغطية بالألات التعويضية الميسرة للإدماج
- نقص في المؤسسات الخاصة بإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة الكهول دون سند

## بطاقة مؤشر الأداء: النسبة العامة للامية

رمز المؤشر : 1-3-3

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية
2. تعريف المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الدارسين المتحررين من الامية بمختلف مراكز التربية الاجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. وحدة المؤشر: دارس متحرر من الامية
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية  
تاريخ توفر المؤشر : ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
4. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>8</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 16.7% سنة 2024
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المركز الوطني لتعليم الكبار

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
16.5%	16.7%	17%	17.3%	17.62%	%	النسبة العامة للامية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من النسبة العامة للامية من 17.3% سنة 2021 إلى 16.5% سنة 2024 أي بنسبة تراجع تقدر بـ 4.62% .

<sup>8</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

### 3. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تعتمد مقارنة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد ( وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال المركز الوطني لتعليم الكبار )
- اعتماد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات
- غياب الترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى

## بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأمية عند النساء

رمز المؤشر : 2-3-3

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
2. تعريف المؤشر: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية عند النساء
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. وحدة المؤشر: دارس متحرر من الأمية
3. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الدارسات عدد الناجحات في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. تاريخ توفر المؤشر : ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>9</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 22.4% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المركز الوطني لتعليم الكبار

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
22.1%	22.4%	22.7%	23.0%	23.2%	%	نسبة الامية عند النساء

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

<sup>9</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من نسبة الأمية لدى النساء من 23% سنة 2021 إلى 22.1% سنة 2024 مع تركيز الجهود على النساء في المناطق الريفية في ظل توفر معطيات إحصائية تبين المناطق ذات الأولوية (مناطق الوسط و الشمال الغربي) و يتم العمل على ملائمة التدخلات لفائدة النساء الاميات والتي يعانين من عديد الصعوبات للالتحاق بالفرق الدراسية(التنقل ، البعد على المناطق العمرانية) مع التركيز على تطوير التكوين في المهارات التدريبية والحقوق المدنية.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم وجود تدخلات تستهدف مباشرة الفئات المعنية (actions sexo-spécifiques)
- انعكاسات المعطيات الجغرافية والاجتماعية علة نوعية ونسق التدخلات (مناطق نائية و داخلية ، الحالة العائلية للمعنيات، الموروث الثقافي...)
- نسبة الأمية يتم تحديدها من قبل المعهد الوطني للإحصاء، وتتضمن معطيات هذه المؤسسة توزيعا للأميين حسب الجنس ( عدد الأميين إناث وذكور ونسبة الأمية حسب النوع الاجتماعي ) والموقع الجغرافي ( الولاية : بلدي – غير بلدي ) وحسب الفئة العمرية ( من 10 سنوات فما فوق ) عند إنجاز التعداد العام للسكان والسكنى. إلا أن معطيات المعهد الوطني للإحصاء، عند إعداد المسوحات السنوية، لا تتضمن عدد الأميين وتوزيعهم، بل تتضمن نسب الأمية، مما يعيق المركز الوطني لتعليم الكبار عن تقديم معطيات حول نسبة استقطاب الدارسين من مجموع الأميين حسب الولاية والجنس.

- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 1-1-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. تعريف المؤشر: وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: API-APIA - Banque centrale- FIPA - UTICA- ONTA
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>10</sup> (Valeur cible de l'indicateur) : 10% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
10%	8.5%	7%	6.5%	7.7%	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

<sup>10</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.



تراجع نسبة المشاريع الممولة من طرف التونسيين المقيمين بالخارج خلال سنة 2020 مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 9 % باعتبار تأثيرات جائحة كورونا والمتمثلة أساسا في الركود الاقتصادي الذي مس تونس وجل دول العالم.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومة المتعلقة بهذا المؤشر سواء من قبل الملحقين الإجتماعيين بالخارج أو من بقية المتدخلين على غرار L'APIA , L'APII .....
- ✓ تخلف عدد كبير من التونسيين عن العودة الصيفية إلى أرض الوطن باعتبار الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها للتصدي لجائحة كوفيد 19 و غلق حدود بعض البلدان الأوروبية لفترات.
- ✓ محدودية المنظومة الإحصائية لوكالة النهوض بالصناعة و التجديد و وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية التي لا تتضمن على سبيل المثال مؤشرات ومعطيات إحصائية حول مساهمة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الإستثمارية.

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة التونسيات المقيّمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 2-1-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في جهودات التنمية
2. تعريف المؤشر: وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: API-APIA - Banque centrale- FIPA - UTICA- ONTA
4. تاريخ توفّر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>11</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 1.8% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
1.8%	1.5%	1.2%	0.8%	0.8%	%	نسبة مشاركة التونسيات المقيّمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

<sup>11</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر:

تبقى مساهمة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الإستثمارية بأرض الوطن دون المأمول وهو ما يستوجب العمل على مزيد تحفيزهن عبر إقرار امتيازات جبائية خاصة بالمرأة التونسية المستثمرة والمقيمة بالخارج

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر :

✓ غياب الإجراءات التحفيزية الكافية و عدم وجود خطة اتصالية واضحة في الغرض تجاه هذه الفئة من التونسيات الراغبات في المساهمة في العملية الإستثمارية بأرض الوطن.

✓ التعقيدات الإدارية التي تواجهها الراغبات في الإستثمار داخل أرض الوطن على غرار ويقترح في هذا الإطار إعطائهن الأولوية في القيام بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالإستثمار صلب الشباك الموحد.

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

رمز المؤشر : 1-2-4

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج
2. تعريف المؤشر: يحصي هذا المؤشر درجة رضا الجالية بمختلف شرائحها على الخدمات المقدمة بالمراكز
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عن طريق التقارير الشهرية والسنوية التي ترد من الملحقين الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج كما سيتم إعداد جذاذات من طرف مصالح الديوان ستوجه إلى المشرفين على المراكز قصد تعميمها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة المتوفرة (ابتداء من الثلاثية الرابعة لسنة 2019).
- كما شرع ديوان التونسيين بالخارج في إنجاز تطبيقية معلوماتية لتوثيق ورقمنة تدخلات الإطارات الاجتماعية بالخارج.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ديوان التونسيين بالخارج
4. تاريخ توفر المؤشر : كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>12</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 60% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

<sup>12</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
60%	% 55	50%	% 45	%40	%	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تبقى نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج على خدمات المراكز الاجتماعية والثقافية دون المأمول في انتظار إجراء تقييم موضوعي لأنشطة هذه المراكز و مراجعتها بصفة تشاركية تأخذ بعين الإعتبار التحولات العميقة التي تشهدها تركيبة الجالية إضافة إلى رقمنة كافة الخدمات المقدمة. وقد ساهمت جائحة كورونا في التقليل من نسبة توافد التونسيين المقيمين بالخارج على هذه المراكز بالنظر إلى الإجراءات الإستثنائية والقيود التي تم فرضها على مستوى تنقل الأشخاص في جل دول الإقامة وذلك في إطار مجابهة هذا الوباء.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ عدم ملاءمة الأنشطة المقترحة من طرف المراكز الاجتماعية والثقافية لرغبات و تطلعات العديد من مكونات الجالية و خصوصا الجيلين الثالث و الرابع
- ✓ ضعف الميزانية الموضوعة على ذمة هذه المراكز والتي لا تسمح بتطوير أنشطتها كميا و نوعيا
- ✓ عدم حصول بعض الملحقين الإجتماعيين المشرفين على هذه المراكز على التكوين اللازم في عديد المجالات ذات العلاقة بتدخلاتهم.

**- بطاقات مؤشرات قياس الأداء  
لبرنامج القيادة و المساندة**

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور

رمز المؤشر : 1-1-9

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في كتلة الأجور
2. تعريف المؤشر: يرمي هذا المؤشر لمتابعة صحة تقديرات كتلة الأجور عند الإعداد لمشاريع ميزانية المهمة من خلال مقارنتها بالأعمادات المنجزة عند التنفيذ مما يسمح بتحسين آليات ضبط التقديرات (ضبط وتحسين قوائم أعوان المهمة ، الانتدابات ، الانعكاس المالي للتغييرات المهنية للأعوان ..)
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية ومتابعة الموارد البشرية للمهمة

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): كتلة الأجور المنجزة/ كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب.
4. تاريخ توفر المؤشر : سنوي / دوري
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>13</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 100.09% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			2021	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022		2020		
%100.09	%100.26	%100.6	101.99%	%105.89	نسبة	نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز/ المرسم)
283.000.000	270.000.000	258.000.000	208.398.164	217.750.398	أ.د	كتلة الاجور المنجزة ( أو

<sup>13</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

						تقديرات الإنجاز )
282.741.000	269.277.000	256.455.000	204.311.926	205.630.000	أ.د	كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلية

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم البدء منذ سنة 2016 في تركيز منظومة إعلامية ستمكن من تحقيق التصرف الناجع في الموارد البشرية في إطار تركيز مخطط لضبط المواصفات المرجعية للموارد البشرية بوزارة الشؤون الاجتماعية. و يتم العمل على تفعيل هذه المنظومة بما يمكن من استغلال المعطيات الإحصائية التي توفرها لمزيد تحسين برمجة تقديرات الاعتمادات على مستوى قسم التأجير بما يضمن حسن تنفيذها.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تعدد الأنظمة الأساسية و تعدد أنظمة التأجير
- الزيادات لبعض الأسلاك الخصوصية (الهندسة، الطب ، مستشاري المصالح العمومية..)
- التسويات (عملة الحضائر ، الآليات..) و التي من شأنها التأثير على تقديرات المؤشر



## بطاقة مؤشر الأداء: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر : 2-1-9

### IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : فاعلية برنامج القيادة
2. تعريف المؤشر: يرمي المؤشر لمقارنة ميزانية برنامج القيادة و المساندة بالميزانية الإجمالية للمهمة بهدف متابعة نسق الاعتمادات المرصودة بعنوان التصرف و مزيد ترشيدها والتحكم فيها.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

### V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): ميزانية برنامج القيادةو المساندة/ ميزانية المهمة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب.
4. تاريخ توفر المؤشر : سنوي / دوري
5. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>14</sup> (Valeur cible de l'indicateur): .... سنة .....
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

### VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2024	2023	2022	2021	2020		
%3.33	%3.4	%3.36	%4.23	%2.08	%	حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

<sup>14</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

يتم العمل على التخفيض الاعتمادات المرصودة لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة و ذلك من خلال ترشيد مختلف النفقات خاصة على مستوى قسم "وسائل المصالح" ومزيد تحسين تنفيذ نفقات التاجير و تصويب نفقات التدخل العمومي.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- تأثر المؤشر بالزيادات في نفقات التدخلات (برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي)
- تأثر هذا المؤشر بالزيادات المسندة لبعض الأسلاك الخصوصية وغير المبرمجة عند ضبط تقديرات الميزانية
- تأثر المؤشر بانجاز التسويات (عملة الحضائر ، المتعاقدين..)

**2- بطاقات الفاعلين العموميين  
المتدخلين  
في برنامج النهوض الاجتماعي**

# بطاقة عدد 1 : المركز الدولي للبحوث و الدراسات و التوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسة"

## I- التعريف

### 1. النشاط الرئيسي:

- المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث و الدراسات و التوثيق و التكوين في مجال الإعاقة.
- إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث و الدراسات التي ينتجها المركز.
- متابعة الدراسات و المستجديات الوطنية و الدولية في مجال الإعاقة و وضعها على ذمة المتدخلين خاصة الباحثين و البيداغوجيين.
- دعما لبحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث و الدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة.
- إحداث مخبر بحث حول الإعاقة.
- توفير خدمات التكوين المهني و التأهيل و إعادة التأهيل بالمركز لفائدة منظوريه.
- تكوين المكونين و الإطارات العاملة في مجال الإعاقة.
- ضبط إستراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير الفضاءات الملائمة و خدمات التكوين الحضوري و عن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل.
- تطوير التعاون و الشراكة مع المراكز المماثلة و المؤسسات و المنظمات و الجمعيات ذات الصلة بالإعاقة و طنيا و دوليا.
- العمل على إرساء علاقات شراكة مع جامعات و معاهد البحث العلمي و خاصة التي تهتم بالإعاقة و طنيا و دوليا.
- تنظيم ندوات و ملتقيات وطنية و دولية حول الإعاقة.

### 2. مرجع الأحداث:

- الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث و الدراسات و التوثيق و التكوين حول الإعاقة "بسة" و بضبط تنظيمه الإداري و المالي و طرق تسييره.

### 3. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة" وبضبط تنظيمه الإداري والمالي و طرق تسييره.

4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ إنجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربصات موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : المساهمة بثلاث الميزانية.

3- أهم الأولويات و الأهداف :

- ✓ القيام بالبحوث والدراسات.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة العاملين في مجال الإعاقة.
- ✓ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ✓ إرساء علاقات تعاون و شراكة مع المؤسسات الوطنية و الإقليمية و الدولية العاملة في المجال.

### 1. مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة :

- الترفيع في عدد المتكونين من الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تيسير إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المتدخلين في المجال.
- إرساء وحدة بحث.
- الشروع في إرساء المكتبة الرقمية.

2. الإجراءات المصاحبة: (مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل

بالموارد البشريّة الضروريّة...)

### III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022: /

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

الوحدة : ألف دينار

التقديرات			2021	إنجازات	البيان
2024	2023	2022		2020	
1000	1000	1000	1000		منحة بعنوان التأجير
940	920	900	1000		منحة بعنوان التسيير
100	100	100			نفقات التدخلات
<b>2040</b>	<b>2020</b>	<b>2000</b>	<b>2000</b>		<b>المجموع</b>

2- بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلين

في برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

# بطاقة عدد 1 : ديوان التونسيين بالخارج

## I- التعريف

### 1. النشاط الرئيسي:

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة لفائدة اليد العاملة من الجالية مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

### 2. ترتيب المنشأة : صنف أ

### 3. مرجع الأحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

### 4. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1380 لسنة 1998 المؤرخ في 30 جوان 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري و المالي وطرق تسيير ديوان التونسيين بالخارج .
- الأمر عدد 2835 لسنة 2002 المؤرخ في 29 أكتوبر 2002 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان التونسيين بالخارج.

### 5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل

العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :



- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ❖ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

✓ تطوير البحوث والدراسات

✓ تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية

✓ ضمان الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج

✓ ربط الصلة بالجالية التونسية

4- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

- نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين المقيمين بالخارج داخل الوطن

- نسبة رضا التونسيين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج

5. الإجراءات المصاحبة: (مساندة مالية، المصادقة على بعض النصوص التنظيمية، تدعيم

الهيكل بالموارد البشرية الضرورية...)

### III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التقديرات			2021	إنجازات 2020	البيان
2024	2023	2022			
27562.5	26250	24500	23000		منحة بعنوان التأجير
3307.5	3150	3000	3000		منحة بعنوان التسيير
1480	1460	1310	1510		نفقات التدخلات
<b>32330</b>	<b>30860</b>	<b>28261</b>	<b>27510</b>		<b>المجموع</b>

**2- بطاقات الفاعلين العموميين  
المتدخلين  
في برنامج الضمان الاجتماعي**

## بطاقة عدد 1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنصوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من إجراء وعملة غير إجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومتقنين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية.

وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسيير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة.

#### 2. الترتيب :

#### 3. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

#### 4. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1902 لسنة 2000 مؤرخ في 24 أوت 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب التسيير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

#### 5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1. الإستراتيجية العامة :

تتبنى الاستراتيجية العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

### 2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

### 3. أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تحسين استخلاص ديون الصندوق ومقاومة التهرب الاجتماعي ،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية،
- ✓ تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.

#### 4. مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة :

5. الإجراءات المصاحبة: (مساندة مالية، المصادقة على بعض النصوص التنظيمية، تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية...)

### -III الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

#### 1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

تقديم جدول تألوفي يتضمن أهم الموارد ومصدرها ( Ressources et sources de ) financements بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2022 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصية كل مؤسسة).

#### 2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024) :

## بطاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:  
✓ أنظمة التقاعد  
✓ رأس المال عند الوفاة  
كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

#### 2. الترتيب :

#### 3. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي،  
- القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيغة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيغة الاجتماعية.

#### 4. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1890 لسنة 1989 المؤرخ في 6 ديسمبر 1989 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 3 لسنة 1975 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للصندوق القومي للتقاعد والحيغة الاجتماعية،

#### 5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

### II- الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية العامة :

✦ إرساء منظومة صحية متكاملة تشمل الخدمات المسداة بالقطاعين العمومي و الخاص للصحة تنبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

#### 2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

#### 3. أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،
- ✓ العمل على مزيد ترشيد النفقات الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة ومختلف مسدي الخدمات الصحية،
- ✓ إحكام التصرف في المنظومات العلاجية من خلال تدعيم المراقبة الطبية والادارية ووضع دليل إجراءات يوحد أساليب التعهد بالفواتير ومراقبتها والإذن بخلاصها ويؤطر حالات المصادقة الاستثنائية .

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

5. الإجراءات المصاحبة: (مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

### -III الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

تقديم جدول تألّيفي يتضمن أهمّ الموارد ومصدرها ( Ressources et sources de ) financements بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2022 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصيّة كل مؤسسة).

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024) :

## بطاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

### I- التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

#### 2. الترتيب :

#### 3. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلقة بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

#### 4. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 321 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 يتعلق بالتنظيم الإداري و المالي و طرق تسيير الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:

✓ أنظمة التقاعد

✓ رأس المال عند الوفاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

#### 6. الترتيب :

#### 7. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلقة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي،
- القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلقة بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيلة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيلة الاجتماعية.

## 8. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1890 لسنة 1989 المؤرخ في 6 ديسمبر 1989 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 3 لسنة 1975 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية،

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي الترتيب :

6. مرجع الأحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

## 7. مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1902 لسنة 2000 مؤرخ في 24 أوت 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب التسيير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

8. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 6. الإستراتيجية العامة :

❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،  
❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

7. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

8. أهم الأولويات والأهداف :

✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق وذلك أساسا من خلال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي وإيجاد مصادر جديدة للتمويل،  
✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

9. مؤشرات قياس الأداء و أهم الأنشطة :

10. الإجراءات المصاحبة:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضرورية...)



**1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:**

تقديم جدول تألّيفي يتضمن أهمّ الموارد ومصدرها ( Ressources et sources de ) financements بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2022 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصية كل مؤسسة).

**2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024): /**